

قبل الأزمة بقليل...

سياسات إغراق الضفة الغربية بالديون

اعداد

ناهد سمارة

اياد الرياحي

2014

حقوق الطبع والنشر محفوظة © مركز دراسات التنمية- جامعة بيرزيت

*****ISBN

هاتف: +972 02 2982021

فاكس: +972 02 2982160

ص.ب: 14 بيرزيت

مكتب غزة: تلفاكس +972 08 2838884

البريد الإلكتروني: cds@birzeit.edu

الموقع الإلكتروني: <http://home.birzeit.edu/cds>

تم انجاز هذا العمل بدعم من مؤسسة روزا لوكسمبورغ



مركز دراسات التنمية

تأسس المركز في عام 1997 كبرنامج بحثي متخصص في الدراسات التنموية. يهدف المركز الى تعميق مفاهيم التنمية وربطها بسياقها العملي من خلال تقديم أطر نظرية ومفاهيمية تتحرى واقع التنمية في فلسطين. وهذا يشمل دراسة التفاعلات بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للتنمية. فضلاً عن دراسة بنى السلطة والسيطرة القائمة التي تحول دون تحقيق وتنمية مستدامة ارتباطاً بالسياق الذي يفرضه الاحتلال عليها. فمنذ الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية عام 1967 فرضت قيود مشددة على حق المجتمع الفلسطيني بالتنمية. يرى مركز دراسات التنمية أن الأكثر تعبيراً عن التنمية في فلسطين هي استراتيجيات الصمود والبقاء، وإنتاج بدائل محلية لبنى القوى المهيمنة وبالإضافة الى ذلك فان المركز يسعى الى توفير إطار مؤسساتي يمكن من خلاله النظر في جميع القضايا ذات الصلة بالتنمية وبحثها ومناقشتها وذلك بهدف توفير التوجيه والمساعدة العلمية لصناع القرار.

يحاول مركز دراسات التنمية من خلال جمعه بين الابحاث الاكاديمية والنشاطات المجتمعية أن يعزز الربط المحكم بين النظرية والممارسة التنموية اذ تشمل أنشطته في هذا المجال الندوات وورش العمل، والمسوح الميدانية والدراسات التقييمية، وتقييم الاحتياجات. فمن ناحية يعمل المركز على عدد من المشاريع البحثية في شتى المجالات التنموية بالتعاون والتنسيق مع مؤسسات محلية ودولية. ومن ناحية أخرى ينفذ المركز عدداً آخر من المشاريع المجتمعية التي تهدف الى تمكين الفئات المهمشة ودمجها في عملية التنمية.

4.....	ملخص تنفيذي
6.....	مقدمة:
11.....	البنوك العاملة في فلسطين
13.....	1. الضفة الغربية وقطاع غزة، التميز في التسهيلات الائتمانية:
15.....	2. ديون الحكومة والناس
17.....	3. تضخيم الناتج المحلي للحصول على قروض أكبر
18.....	4. ديون الناس
20.....	5. القروض الإستهلاكية: تطوراتها في السياق الفلسطيني
27.....	إرتفاع مبيعات السيارات مؤشر على ارتفاع القروض الاستهلاكية
32.....	6. ماذا يحدث لو إنهارت الحكومة
36.....	خاتمة:

ملخص تنفيذي

أعلنت سلطة النقد الفلسطينية نهاية عام 2007 عن سلسلة إصلاحات وإجراءات في النظام المصرفي أهمها، تعزيز منح الائتمان المحلي، وتعميق الروابط مع الاقتصاد الحقيقي عبر تخفيض حجم التوظيفات الخارجية. وبذلك تراجعت السياسة المتحفظة على الإقراض، وازدهرت الحملات الترويجية التي تشجع الناس على التوجه للبنوك للحصول على قروض ميسرة وطويلة الأمد، وذلك للتغلب على فائض السيولة التي أصبح مطلوبا من البنوك تصريفها في السوق المحلي. أدت هذه السياسة خلال سنوات قليلة الى ارتفاع مديونيات الأسر والأفراد الى معدلات قياسية (أكثر من 3 مليار دولار أمريكي)، بينما كانت مديونيات الأسر والأفراد قبل الانفتاح على الإقراض لا تتجاوز الـ 70 مليون دولار.

القروض التي منحت للناس هي قروض ذات طابع إستهلاكي، وغالبا تم توجيه تلك القروض لشراء منتجات مستوردة، وفي هذا الإطار أشار مسؤولون تنفيذيون حاليون وسابقون في ثلاثة بنوك رئيسية تعمل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، إضافة الى بعض الخبراء الاقتصاديين، الى خطورة سياسات الإقراض القائمة حاليا، إذ أن غالبية القروض تذهب للاستهلاك، ولا تفيد في تطوير الاقتصاد، فهي أموال لا يتم استثمارها بشكل صحيح ليعاد ضخها ثانية في الاقتصاد المحلي، وبالتالي تتحول لعبء على الناس. وأشاروا الى ضرورة الانتقال من هذا النمط من الإقراض الى تمويل المشاريع الاستثمارية، التي تساهم في خلق فرص العمل.

وقد تتحول القروض الاستهلاكية لاحقا لأداة للحرمان والتجريد، حيث أن أحد الأمور التي تحدث عند الدخول في عالم الإقراض هو أن الناس سرعان ما يراكمون الديون، ليجدوا أنفسهم فجأة أمام نسبة فائدة آخذة بالارتفاع، فيشبهون إفلاسهم ويضطرون لبيع الأصول، فتتخفص قيمة هذه الأخيرة. وهذا ما حدث في سوق العقار في الولايات المتحدة. وعادة ما يكون هؤلاء هم أضعف الفئات في المجتمع.

وبصحب حجم الإقراض كبيرا إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن الحصول على التمويل وسهولة الوصول اليه حسب توزيع بين الضفة الغربية وقطاع غزة تشير أن هناك قيودا مشددة على الأخير، سواء على مستوى الحكومة المقالة، أو الأفراد، حيث لم تزد حجم التسهيلات الائتمانية لقطاع غزة عن نصف مليار دولار أمريكي فقط.

إرتفعت الديون الحكومية من 534.2 مليون دولار أمريكي في العام 2008، الى 1.374 مليار في العام 2013، بنسبة 275% خلال خمس سنوات فقط. أي أن الديون إرتفعت من 21.9 مليون في العام 1996 الى 1.374 مليار في العام 2013 أي بنسبة زيادة تقدر 6274%. إضافة الى أن بنوك خارجية وهيئات كالتقاعد قد استدانست السلطة منها. وتبلغ ديون السلطة الفلسطينية حتى نهاية النصف

الأول من العام الجاري أكثر من 4.3 مليار دولار، لصالح البنوك والقطاع الخاص ومؤسسات وبنوك دولية.

وفي إطار المنافسة بين البنوك، ومن أجل كسب المزيد من العملاء، وبيع نسبة أعلى من القروض، تخالف المصارف القوانين لبيع أنواع معينة من القروض الاستهلاكية والفردية، قروض البطاقات الائتمانية، القروض الشخصية، قروض السكن، قروض السيارات، قروض التعليم.. الخ

وتشير الدراسة، الى أنه من المنطقي أن يكون للديون الفردية تأثير من نواحي عديدة أهمها، المحافظة على النظام القائم، الذي يوفر فرص عمل تمكن هؤلاء الإيفاء بالتزاماتهم، أبرز هذه الفئات خوف اكثر من 140 ألف موظف في القطاع العام وعائلاتهم من أي تغير، اضافة الى العاملين في قطاع المنظمات غير الحكومية وهو ناتج عن خبرة الحصار المالي التي امتدت لمدة 18 شهرا، اضافة الى الانكفاء نحو الهم الذاتي. معظم من تم مقابلتهم من مختصين أو بنوك يعتبرون القروض الإستهلاكية للأفراد والأسر عززت الفردية والانشغال بالهم الخاص، في مقابل تراجع الاهتمام بالشأن العام. وإن كانت البنوك لا تستطيع ربط كل الناس في دائرة القروض الاستهلاكية تلك، في مجتمع تصل فيه نسبة الفقراء والمعتلين عن العمل 27%. لكن خلق حاجات دائمة لطبقة أساسية في المجتمع يشكل القدرة على سداد القروض واحدة من أشكالها هو افتراض منطقي.

أما تأثير الديون الحكومية، إضافة الى أنها تمس بحقوق الأجيال القادمة، فهذه الديون مرشحة للارتفاع مع غياب القدرة على التسديد، وهذا ما سيخلف أعباء مالية جديدة على السلطة الفلسطينية، ناتجة عن غرامات التأخير والفوائد. عدا عن آثارها السياسية، حيث درجت العادة أن الدول التي تعجز عن سداد ديونها الخارجية تصبح أكثر عرضه للابتزاز السياسي.

وتوصي الدراسة بضرورة اقامة توازن بين القروض الاستهلاكية والقروض المخصصة للقطاعات الانتاجية والاستثمارية، فتجنيد أموال في مشاريع استثمارية يولد فرص عمل، وهو ما يفيد الاقتصاد الفلسطيني. والافرار بمساوئ القروض والحياة الاستهلاكية يقتضي أن تقوم سلطة النقد بفرض قيود أعلى على هذه السياسة، وعلى الأقل ان تخلق توازنا مع قطاعات اخرى. لذا البدء بتطبيق سياسات جديدة للاقراض هو ما يجب فعله. وهو ما يخلق فرص العمل ويقلل من نسبة الفقر. وهذا بالضرورة يدعونا إلى مراجعة سياسة الاستيراد، سواء من "اسرائيل" أو بقية العالم. كما يدعونا لمراجعة سياسات السلطة الواردة في خطط التنمية، والتي تشجع التنافسية على حساب دعم الانتاج المحلي، والفردية على حساب العمل المجتمعي. وعلينا ان نتجاوز البنية الرأسمالية للنظام، عبر آليات جديدة لايسال الموارد المطلوبة إلى الناس من أجل إعادة الإنتاج، والى مؤسسات تقوم على تقديم السكن وبناء المدن بأسلوب يضع في الاعتبار احتياجات الناس لا رأس المال.

إن إعادة الاعتبار للأشكال الاقتصادية القديمة يقلل من سلطة البنوك، وهيمنتها، ولا يجعلها الجهة الأكثر أهمية في حياتنا وتعاملاتنا التجارية.

مقدمة:

يركز النقاش العالمي اليوم حول آفاق الاقتصاد، وإشكالية عدالته، والمخاوف من انهياره، على الديون الناتجة عن الإقراض المفرط للأسر والحكومات وأثرها على النظام الاقتصادي، إضافة إلى سياسات الأجور المتبعة وغير الملائمة مع ارتفاع غلاء المعيشة وارتفاع الفوائد على الإقراض، هذا ينتج في تطبيقاته وبشكل ملحوظ افقاراً لجمهور واسع من المقترضين، الذين صور لهم الاقتراض كحل وحيد لمشكلاتهم المالية.

الإفقار الذي تخلفه هذه السياسات قد ينتج أيضاً جمهوراً مشتتاً من المحتجين، وإن يكن هذا افتراض واسعاً الآن، وبحاجة إلى كثير من التعمق مستقبلاً، إلا أن العديد من الشواهد على هذا الافتراض قائمة في السياق العالمي، حيث أن خسارة ملايين الناس لبيوتهم لم تخلق حالة تتخطى النظام الاقتصادي عبر بدائل أكثر عدالة، بالرغم من إنطلاق بدايات جيدة لحركات إجتماعية جديدة مناهضة للنظام الرأسمالي. أما في السياق المحلي فإن سياسة الإقراض للأفراد والأسر يجري تصنيفها من قبل بعض السياسيين

والباحثين والمصرفيين (تم مقابلتهم لغرض إعداد هذه الدراسة) على أنها واحدة من المشكلات السياسية أيضاً، حيث أبعدت الناس عن دائرة الفعل الجماعي عبر خلق هموم فردية للكثير منهم، وبالتالي لم تكن سياسة الانفتاح على القروض مجرد حالة فوضى أشاعها النظام المصرفي بقدر ما شكلت واحدة من استراتيجيات السيطرة المدروسة والمخطط لها. والتي تم تمريرها تحت شعار ربط المصارف بالإقتصاد المحلي.

فنمو رأس المال من السمات الجوهرية لليبرالية الجديدة، وتؤدي دوراً كبيراً جداً في كيفية التعبير عن القوة والسلطة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ويكون لهذه الاشكال من الدين الاستهلاكي للفرد والأسرة أثر عميق على كيفية نظر الناس لقدرتهم على مواجهة الصراع الاجتماعي، وبشكل خاص فإنهم يتفاعلون ليغيروا طرق سلوك الأفراد من خلال الترويج لفكرة أن الحلول لمشكلاتهم هي حلول فردية بطبيعتها وليست جماعية. وهذا ينسجم تقريباً مع تراجع في تقديم الخدمات الاجتماعية الذي يندرج تحت هذه الليبرالية الجديدة¹. وصل الانفتاح على الإقراض معدلات كبيرة خلال السنوات الماضية، وباتت البنوك واجهة الأفراد والأسر الفلسطينية، وبرز تحول لدى الفلسطينيين باستخدام التمويل الخاص لتلبية الاحتياجات الأساسية التي كان يمكن توفيرها خارج نطاق السوق².

إن إغراق الافراد بالديون، إن ليس هدفه الوحيد خلق أداة للسيطرة وتعزيز الهموم الفردية، كما هي في حالتنا الفلسطينية، بل قد يكون أيضاً أداة للحرمان والتجريد، "إن أحد الأمور التي تحدث عند الدخول في عالم الإقراض هو أن الناس سرعان ما يراكمون الديون، ويجدون فجأة أن نسبة الفائدة إرتفعت، فيشعرون إفلاسهم ويضطرون لبيع الأصول، فتتخفص قيمة الأخيرة. وهذا ما حدث في سوق العقار في الولايات المتحدة. وعادة ما يكون هؤلاء هم أضعف الفئات في المجتمع. مثال، في عام 2008 أعلن في وول ستريت عن معدل العلاوات التي منحت لرؤساء تنفيذيين لشركات كبرى، وقد وصلت الى 38 بليون دولار، وفي هذه الاثناء كان ما يقارب مليوني أسرة قد فقدت منازلها. لذا حين ما نجمع هذين الحداث نرى بأن هذا أشبه بمصادرة ممتلكات الفقراء ومنحها للأغنياء"³. لكن في الحالة الفلسطينية لا تميل البنوك سريعاً الى خيار تجريد الأصول نظراً للظروف السياسية، فهي تلجأ الى تخفيض الإقراض وجعله في حدوده الدنيا كما في قطاع غزة. وعندما تكون هناك أزمة عامة كانقطاع الرواتب فهي تقطع جزءاً من الراتب الذي يتم تحويله للموظفين حتى لا تثير السخط عليها، والتجريد يتم لحالات فردية متعثرة دون تحويلها لظاهرة عامة، إلا أن المفارقة هنا، أنه في الوقت الذي بدأ العالم يعاني أزمة الإقراض، بدأت البنوك بالتوسع في منحه للقروض في الضفة الغربية.

¹ آدم هنية، التنمية كأداة للنضال: مواجهة واقع الهيمنة في فلسطين، مركز دراسات التنمية- جامعة بيرزيت، 2012.

² المصدر السابق.

³ ديفيد هارفي، حوار مع مجلة الاداب، 2009، منشور على الموقع الالكتروني:

http://adabmag.com/sites/default/files/7_8-09/11-david_harvi.pdf

ويرجع البنك الدولي للآثار الايجابية لفتح التمويل والقروض الاستهلاكية لذوي الدخل المحدود على النشاط الاقتصادي، إضافة لوجود علاقة بين الوصول للتمويل والنمو والتقليل من الفقر، بحيث أن هذا النوع من التمويل يقوم أيضا بخلق نشاط اقتصادي إضافي بالرغم من أنه لا يدعم قطاعات انتاجية بشكل مباشر⁴. لكن ذلك بحاجة الى المزيد من التدقيق لأن النشاط الاقتصادي الناتج عن التمويل موجه في حالتنا الفلسطينية الى إستيراد السلع الأجنبية، ولم يساعد كثيرا في دعم الإنتاج المحلي، كما أن التمويل الاستهلاكي للأفراد والأسر يجعل تلك العائلات أضعف في مواجهة الأزمات الاقتصادية، حيث يعطى الدائنون الأولوية دائما.

وبعيدا عن الآثار السياسية والاجتماعية للإقراض، فمن المعترف به من قبل جميع المراقبين أن أهم مسبب للأزمة المالية التي لا تزال تتفاعل وتهدد بركود عالمي جديد، كان الاقتراض المنزلي المفرط في الولايات المتحدة وأوروبا وخاصة في المجال العقاري، وبلوغ المديونية الخاصة مستويات غير قابلة للاستمرار. وهذا أدى بدوره إلى انفجار "الفقاعة" مرة واحدة في عام 2008⁵. كما أن الانخفاض النسبي في معدل الأجور، جعل النظام الرأسمالي على المستوى العالمي، يعاني عجزاً في "الطلب الفعال"، وهو قدرة العمال أنفسهم على شراء المنتجات التي يصنعونها، ونتيجة لذلك انحدر مستوى الطلب بشكل عام، مع بقاء العدد نفسه من الرأسماليين، الأمر الذي يعني انخفاضاً في الأرباح. هذه الفجوة، التي سببتها الزيادة في الإنتاج من جهة وضعف الطلب من جهة أخرى، تمت تغطيتها بشكل متسارع عبر زيادة معدلات المديونيات الشخصية ومديونيات الأسر الصغيرة، خصوصاً في الأنظمة الرأسمالية المتقدمة ما دام معدل الأجور العامة (التي هي أصلاً متدنية) ثابتاً، ومعدلات الديون العامة في ارتفاع، فإن هذا الوضع لا يمكنه الاستمرار، ولا بد أن ينهار الاقتصاد القائم على ذلك الأساس آجلاً أم عاجلاً، ونحن اليوم في وضع انهيار عام سببه هذه المعادلة غير المتوازنة ما بين الأجور والديون، وبالتالي نجد أن الأزمة تتركز اليوم في كل الدول التي تبنت هذه السياسات⁶.

وتواجه العمالة الفلسطينية الآن وضعاً مشابهاً، فتأكل الأجور نفسها آخذاً بالتصاعد منذ سنوات، ولا يتم تعويضه بصورة تلائم إرتفاع الأسعار سواء للمواد الغذائية أو الطاقة أو الخدمات، فعلى الأقل منذ سياسة التوسع في الإقراض تأكلت رواتب العاملين، وهذا ما كان محل لكثير من الاحتجاجات والاضرابات النقابية التي ترافقت مع إزدياد التشكيك حول طريقة إحتساب غلاء المعيشة التي تطالب النقابات أن تكون على السلع الأساسية، بينما يتم إحتسابها من قبل الإحصاء المركزي على 950 سعة رئيسية

⁴ Bruhn, M. & Love, I, 2009, The economic impact of banking the unbanked : evidence from Mexico. The World Bank. Available at: <http://ideas.repec.org/p/wbk/wbrwps/4981.htm>

⁵ رجا الخالدي، الأزمة المعيشية الفلسطينية بين الإستهلاك والمديونية الأسرية والأمولة. 2012. منشور على الموقع الالكتروني جديلية:

<http://www.jadaliyya.com/pages/index/4505>

⁶ هارفي، مصدر سبق ذكره.

وثانوية، لذا تعتبر النقابات والباحثين أن نسبة تآكل رواتب الموظفين بالنسبة للغلاء الحاصل وصلت إلى 40%⁷. لكن لاحقاً جرى تعديل الطريقة السابقة التي يتم على أساسها احتساب غلاء المعيشة من قبل جهاز الإحصاء المركزي، والغاء الطريقة السابقة، والتي كانت تدمج بصورة واسعة ما بين الكماليات والإحتياجات الأساسية التي يستهلكها الناس، وأصبح الرقم القياسي لأسعار المستهلك ما يقارب 650 سلعة⁸.

تأتي هذه الدراسة مع تزايد عمليات الإقراض الواسعة التي لجأت إليها البنوك المحلية مطلع العام 2008 ولغاية الآن، هذه السياسة التي إنتهجتها المصارف وبتوجيه من سلطة النقد الفلسطينية لاقت الكثير من الانتقادات حول الهدف من منح الناس والحكومة هذا الحجم الهائل من التسهيلات الائتمانية، التي ناهزت أربعة مليارات دولار امريكي، والتي تركزت في الغالب في الضفة الغربية، التي لا يتجاوز عدد سكانها مليوني نسمة، في ظل مخاطر اقتصادية وسياسية عالية جداً. وفي ظل دخل منخفض لشريحة واسعة من المقترضين، هذا الى جانب السياق الزمني القصير نسبياً لتطور عمل البنوك الفلسطينية والجهاز المصرفي بشكل عام⁹. ومع بدء إرتفاع الأصوات الناقدة لسياسات الديون التي تتبعها الحكومة مع تراجع حجم التمويل الخارجي.

وتهدف الدراسة الى رصد التغيرات التي طرأت على حجم الاستهلاك في كل من قطاعي السيارات والعقارات، وتقاطع ذلك مع تطوير أنماط استهلاكية وضعت الناس في إطار رفاهية متخيلة، وبالجانب السياسي، تحاول الورقة الإجابة على تساؤل حول السيناريوهات المتخيلة لدى البنوك في حال انهيار أو حل السلطة الفلسطينية التي هي مديونة أيضاً لعدد كبير من البنوك. يركز التقرير على الديون في الضفة الغربية، وذلك نظراً للتسهيلات المنخفضة في القطاع. مع ملاحظة أن الأعوام 2008/2007/2006 شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في نسبة المساعدات الخارجية. وتناقش الدراسة تأثير الإقراض على تعزيز النزعات الفردية للفلسطينيين.

واعتمدت الدراسة منهج التحليل الكيفي مستندة على العديد من المقابلات مع خبراء اقتصاديين ومسؤولين تنفيذيين في بنوك كبرى تعمل في مدينة رام الله. إضافة الى تحليل البيانات الكمية الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية، والمتعلقة بحجم وتوزيع الإقراض في الأراضي الفلسطينية المحتلة. كما ساهمت التقارير الصادرة عن جمعية البنوك في فلسطين في إعطاء صورة واضحة عن الوضع المالي للبنوك في فلسطين.

⁷ زكازنة يشكك بطريقة احتساب غلاء المعيشة، منشور على وكالة معا بتاريخ 2011/01/17:

<http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=351853>

⁸ رام الله، جهاز الإحصاء المركزي، 2014، مقابلة خاصة بالبحث.

حين تجني عشرة أضعاف ما تملك من المال، تفرز معدتك مادة كيميائية تتسبب

في الادمان...

وليام برودر

البنوك العاملة في فلسطين

بلغ عدد البنوك العاملة في الضفة الغربية عشية الاحتلال الإسرائيلي سنة 1967 إثني عشر بنكا، وبفعل الإجراءات العسكرية لسلطة الاحتلال حجم العمل المصرفي، وتم تقيده وإحكام السيطرة عليه، الى أن أغلقت جميع فروع البنوك عام 1967، وحولت جميع أرصدها الى حساب خاص في البنك المركزي الإسرائيلي. واحتكرت البنوك الإسرائيلية العمل المصرفي في الأراضي الفلسطينية المحتلة. لتعود في العام 1981 بالسماح بإعادة فتح بنك فلسطين في قطاع غزة، وإعادة فتح بنك القاهرة-عمان في الضفة الغربية عام 1986¹⁰.

شهدت الضفة الغربية وقطاع غزة منذ العام 1994 تزايدا ملحوظا لنشاط البنوك وافتتاح بنوك جديدة فروع لها في مدن أخرى، وأحيانا أكثر من فرع في نفس المدينة. إلى جانب صرافات السحب الآلي في الأماكن العامة. يعمل في الضفة الغربية وقطاع غزة 18 بنكا، منها 8 بنوك محلية، و9 بنوك عربية، وبنك أجنبي واحد، وتبلغ الفروع والمكاتب 226 موزعة على مناطق مختلفة بينما اقترب عدد الموظفين في هذه البنوك- من 5000 الاف موظف تشغل البنوك المحلية نصفهم.

تشير التقديرات الصادرة عن جمعية البنوك أن هناك فرعا لكل 19 ألف مواطن، وصرافا ليا لكل 11 ألف مواطن. وتطورت موجودات البنوك العاملة منتصف عام 2012 الى أكثر 9 مليار دولار أمريكي¹¹. حققت البنوك العاملة في فلسطين أرباحا قيمتها مليارا وثلاثة وعشرون مليون دولار منذ عام 1997 وحتى نهاية عام 2013. في حين بلغت الأرباح التي حققتها هذه البنوك خلال السنوات الثلاث الأخيرة 398 مليون دولار¹². واستطاعت البنوك الفلسطينية تخطي الأزمة المالية العالمية بأقل الأضرار، فقط بنك HSBC الشرق الأوسط المحدود الذي يعمل في الأراضي الفلسطينية سجل خسائر متتالية طوال

¹⁰ طارق الحاج، الآثار المحتملة للتطورات المحلية على البنوك الفلسطينية في الضفة الغربية، مجلة جامعة بيت لحم، العدد 23، 2004.

¹¹ الوضع المالي للبنوك 2012 -جمعية البنوك رام الله.

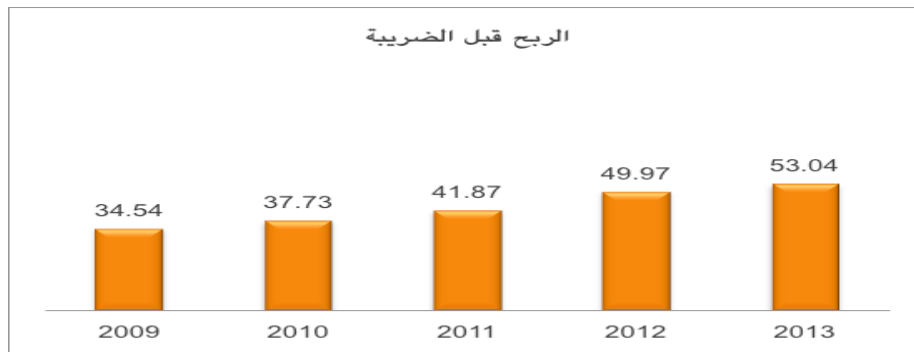
¹² الوزير، جهاد، 2014، مقابلة صحافية جريدة الحياة:

<http://www.alhayat-j.com/newsite/details.php?opt=7&id=235918&cid=3305>

الأعوام الماضية حيث بلغت خسارة البنك عام 2012 نصف مليون دولار أمريكي. ويتضح أن البنك لم يلجأ إلى التسهيلات الائتمانية التي تحقق أرباح كبيرة للبنوك في الأراضي الفلسطينية.

باستثناء بعض البنوك الفلسطينية التي لها ايداعات في الخارج، فإن تأثيرات الأزمة المالية العالمية على الجهاز المصرفي الفلسطيني محدودة جداً¹³. وطوال السنوات السابقة حافظت البنوك على أرباح متتالية ومتزايدة كل عام، وتشير بيانات جمعية البنوك أنه في نهاية العام 2013 حققت البنوك أكثر من 53 مليون دولار كأرباح.

رسم بياني رقم (1): أرباح البنوك قبل اقتطاع الضريبة¹⁴



وتستفيد الحكومة الفلسطينية من هذه الأرباح المتأتية في غالبها من العمولات والفوائد على الإقراض، فمثلاً تشير البيانات المالية لبنك القاهرة - عمان في رام الله أن البنك حقق أرباحاً في نهاية العام 2013 بلغت أكثر من إثني عشر مليون دولار أمريكي، واقتطعت الحكومة ضرائب منها بحدود خمسة ملايين¹⁵. هذه الأرباح هي إجمالي نشاطات البنوك في الضفة الغربية، وكان لهذه الأرباح أن تتضاعف لولا القيود التي فرضت على العمل المصرفي في قطاع غزة. كما أن حجم الضرائب التي تجبها الحكومة من البنوك يشكل حافزاً لاستمرار سياسة القروض الاستهلاكية.

¹³ إياد الرياحي، التنمية والتمويل في فلسطين، رام الله: مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية (المرصد)، 2013.

¹⁴ الوضع المالي للبنوك 2013 جمعية البنوك - فلسطين منشور على الموقع الإلكتروني:

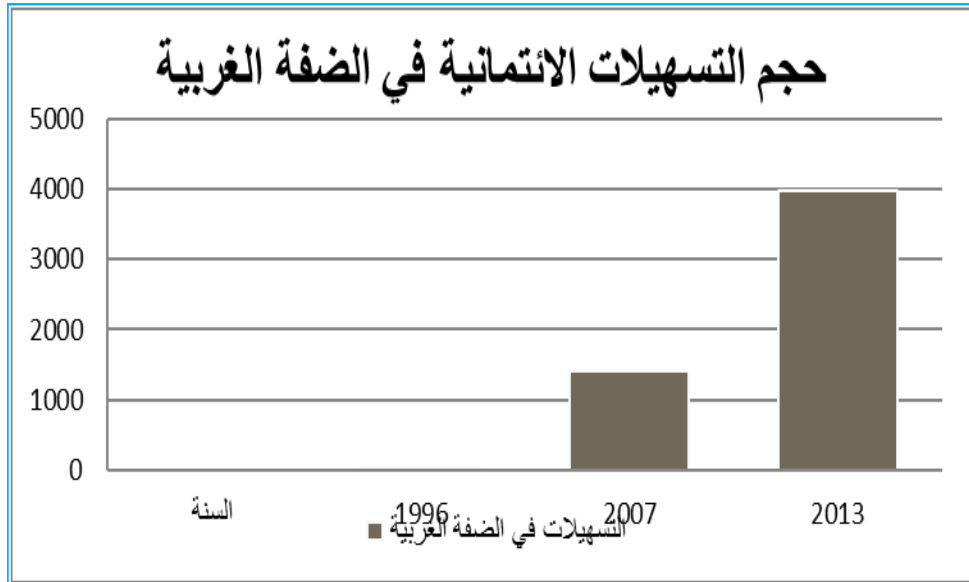
<http://www.abp.ps/files/server/Financial%20Position%202013.pdf>

¹⁵ المصدر السابق.

1. الضفة الغربية وقطاع غزة، التميز في التسهيلات الائتمانية:

حسب توزيع التسهيلات الائتمانية فإن هناك قيودا مشددة فرضت على الإقراض في قطاع غزة على مستوى الحكومة والأفراد والعائلات، مقارنة مع ما تم منحة في الضفة الغربية، وليس افتراء إن قلنا، أن الأول: (الحكومة في الضفة الغربية) يقترض والثاني: (الناس في قطاع غزة) عليه جزء من تسديد تلك الديون، تحديدا فيما يتعلق بالاقتراض الحكومي والتي تعتبر ديون عامة على الشعب الفلسطيني، بغض النظر عن طبيعة أو من يقود النظام السياسي. إجمالا اتجهت المصارف الى إعطاء تسهيلات ائتمانية واسعة للضفة الغربية بلغت في العام 1996 حوالي 296.6 مليون دولار امريكي، وارتفعت في العام 2007 إلى 1411.1 مليون، ووصل حجم التسهيلات في العام 2013 إلى 3986.4 مليون دولار أمريكي¹⁶.

رسم بياني رقم (2): حجم التسهيلات الائتمانية في الضفة الغربية

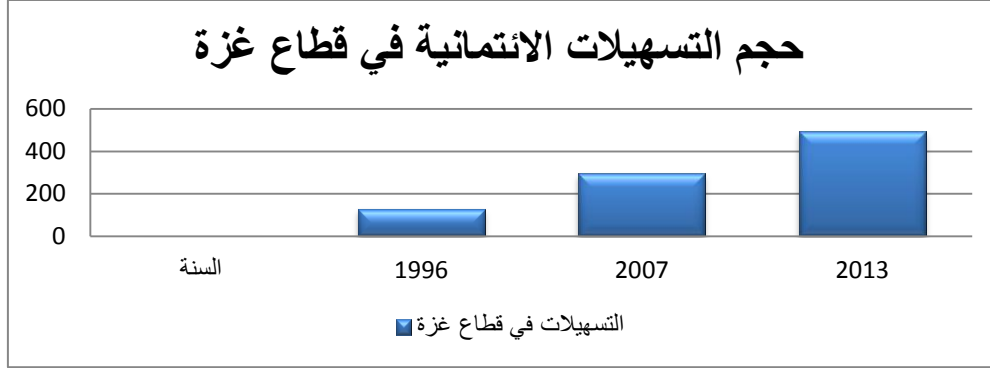


بينما بدت البنوك متحفظة جدا على منح سكان قطاع غزة أو الحكومة المقالة نفس الفرصة في التسهيلات الائتمانية، وهذا لا يمكن فقط تصنيفه بالمخاطرة الائتمانية العالية فقط، لكن هناك ايضا

¹⁶ تقارير مختلفة لسلطة النقد الفلسطينية، 2013.

جوانب سياسية تحكمت في حجم القروض في القطاع، مع ذلك فإن حجم التسهيلات في العام 2013 التي منحت لقطاع غزة هي أقل من نصف مليار دولار أمريكي.

رسم بياني رقم (3): حجم التسهيلات الائتمانية في قطاع غزة



وإن كانت الانتقادات الموجهة الى سلطة النقد والبنوك في الضفة الغربية تتعلق بحجم التسهيلات التي أغرقت الناس بالديون الا أنها في قطاع غزة تواجه انتقادات مختلفة، وذلك نتاج رفض البنوك المحلية استلام الحوالات المالية التي تذهب للحكومة المقالة في قطاع غزة. واحياناً رفض حوالات داخلية من الضفة الغربية او من الخارج لمواطنين في قطاع غزة. هذا ما دفع الناس الى إغلاقها وتحطيم محتويات بعضها أكثر من مرة. وفي هذا السياق، لا بد من التركيز على على مدينة رام الله حيث تتركز الوزارات وكافة المنظمات غير الحكومية، مما ساهم في انتقال مجموعات كبيرة من الناس من كافة أرجاء المحافظات الفلسطينية الى رام الله، واصبح تركيز المال والاعمال وكافة مظاهر التمدن والتنمية جلية في المدينة. وهذا ما تمتاز به عن باقي المدن الفلسطينية، وأصبحت كأنها "العاصمة الفلسطينية"، وبلقي هذا التوسع في الاسواق المالية الضوء على ان الكثير من التنمية التي تظهر في الواجهة في مجمل انحاء الضفة الغربية، وبخاصة في رام الله هي تنمية وقودها الدين، وهذا ينعكس في التحول الشكلي الكبير مدينة رام الله في خلال السنوات القليلة الماضية، والانتشار الواسع لليافطات الكبيرة التي تروج للمصارف وللقدرة على شراء اغراض مثل المنازل والسيارات وغيرها من البضائع من خلال الاقتراض¹⁷.

وفي هذا السياق أيضاً، يتحدث هارفي عن تحقيق التنمية اللامتوازنة وتشكيل اللاندسكيپ الجديد¹⁸، أي ان تركيز الاموال والاعمال في مدينة رام الله عمل على تجاهل وافقار المدن الاخرى، وفي الوقت ذاته جعل من مدينة رام الله نموذجاً لمدينة حديثة ذات اسعار غالية الثمن. لكن لم تكن وحدها المصارف هي المسؤولة عن هذه الحالة، أو كون رام الله على ما هي عليه اليوم، بالاضافة الى تركيز المؤسسات

¹⁷ هنية، مصدر سبق ذكره.

¹⁸ هارفي، مصدر سبق ذكره.

والوزارات الحكومية إلا أن عوامل أخرى جعلت من هذه المدينة مدينة الإقتصاد الخدماتي بامتياز، فإغلاق المدن الفلسطينية منذ العام 2001 جعل العديد من الناس يبحثون عن الإستقرار فيها تجنباً للتنقل على الحواجز العسكرية، كما أن وجود كم هائل من المنظمات غير الحكومية الفلسطينية والاجنبية وممثليات العديد من البلدان الاوروبية اضافة الى أن المقاطعة (مقر اقامة الرئيس الفلسطيني) تعتبر مركز النشاط السياسي الدبلوماسي، حولها الى مدينة ساهم كل ذلك في تطوير اقتصاد خدماتي يلبي احتياجات مجموعات كبيرة من الأغنياء، وأبناء الطبقة الوسطى.

2. ديون الحكومة والناس

بدأ الأمر كأنه إصلاح للنظام المصرفي، وربطه أكثر بالاقتصاد المحلي، عبر تخفيض حجم الإستثمارات الخارجية وربط المصارف مباشرة بالإقتصاد، لكن سرعان ما إرتفعت الديون على الأفراد والأسر الى جانب الحكومة الفلسطينية بشكل ملموس بعد العام 2007، أي بعد الانقسام الفلسطيني، حيث اقتربت تلك الديون من حدود ال 4 مليار دولار على الناس، بينما ديون الحكومة للبنوك المحلية وغيرها قد تجاوزت هذا الرقم، بالرغم من اقتطاع جزء كبير من الميزانية المخصصة لقطاع غزة، مع التزام الحكومة في رام الله بدفع معاشات الموظفين السابقين في القطاع، إلا أن النفقات الجارية المخصصة لغزة إنخفضت بشكل كبير سواء في الصحة، أو التعليم، أو الأمن، أو المساعدات الاجتماعية، أو مشاريع البنى التحتية.

خلال 11 عام (1994-2005) من نشأة السلطة الفلسطينية، وصلت ديونها من البنوك المحلية والخارجية الى 421 مليون دولار أمريكي، ومن الملاحظ ان الديون قفزت من 21 مليون في العام 1996، الى 416.7 مليون في العام 2000، أي أن الديون زادت نسبتها بمعدل 1800% في أربع سنوات.

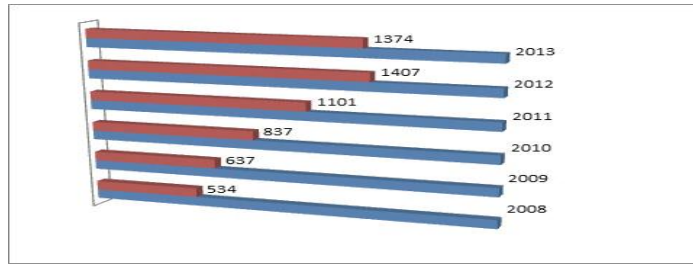
جدول رقم (1): القروض الممنوحة من البنوك للحكومة الفلسطينية 1996-2007¹⁹

السنة	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
القطاع العام	21.9	62.9	85.7	98.0	416.7	363.6	139.6	248.6	414.1	592.2	486.0	421.5

¹⁹ تقارير سلطة النقد الفلسطينية، رام الله

<http://www.pma.ps/ar-eg/home.aspx> 2013

وبالنظر الى الاقتراض في سنوات ما بعد 2007، فهي أيضا مرتفعة وتشير الى توجه حكومي اخذ بالازدياد من مطلع العام 2000، ويمكن أن تكون ساهمت فيه العديد من الظروف، وتحديدًا مع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية، وضعف الجباية الضريبية آنذاك، واحتجاز سلطات الاحتلال لأموال الضرائب التي تجنيها وزيادة الانفاق على برامج الطوارئ الناتجة مع إزدياد نسبة البطالة والفقر، إضافة الى تراجع التمويل الخارجي للسلطة الفلسطينية وأيضًا له علاقة بالسياسة المصرفية التي أقرت لاحقًا مع الزام البنوك باستخدام ما رسم بياني رقم (4): القروض الممنوحة للحكومة 2013-2008 يقارب نصف ودائعها على شكل ائتمانية.



وكما يبين الرسم البياني²⁰ ارتفعت الديون من 534.2 مليون في العام 2008 الى 1.374 مليار في العام 2013 بنسبة 275% خلال خمس سنوات فقط. اي ان الديون ارتفعت من 21.9 مليون في العام 1996 الى 1.374 مليار في العام 2013 أي بنسبة زيادة تقدر 6274%. إضافة الى ان بنوك خارجية وهيئات كالتقاعد قد استدانّت السلطة منها. وتبلغ ديون السلطة الفلسطينية حتى نهاية النصف الأول من العام الجاري أكثر من 4.3 مليار دولار، لصالح البنوك والقطاع الخاص، وبعض الدول الأجنبية والمؤسسات المالية العابرة للقارات²¹. ويتحدث المسؤولون الحكوميون عن عجز لنهاية هذا العام في الموازنه يقدر بـ 600 مليون دولار أمريكي. وهذا ما سيرفع الدين الحكومي العام الى حدود خمسة مليارات دولار أمريكي اذا عجزت الحكومة عن الحصول على مساعدات خارجية. في مقابلة مع صحيفة محلية أشار نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية محمد مصطفى الى أن هناك تعثر في سداد الديون، وهو ما يفرض على السلطة الفلسطينية غرامات تأخير بقيمة 100 مليون دولار²². خدمات الدين المتعثرة

²⁰ البيانات الواردة في الرسم البياني معتمدة على تقارير سلطة النقد الفلسطينية عام 2013

²¹ وليد العوض، من ينتشل السلطة الفلسطينية من أزمتها المالية؟ 2013، منشور على الموقع الالكتروني لجريدة القدس:

<http://www.alquds.com/news/article/view/id/458567>

²² موقع الكتروني: <http://www.alquds.co.uk/?p=53181>

ستصبح عبئاً جديداً يضاف إلى العجز القائم في الموازنه العامة. الخشية أن يتم تعويض ذلك بالمزيد من التقليلات في الخدمات الإجتماعية في قطاعات كالصحة والتعليم. يحصل هذا عندما تصبح لخدمات الدين الأولوية عند الدائنين، حيث كان يجب أن تكون تلك في المرتبة الثانية بعد التنمية²³.

3. تضخيم الناتج المحلي للحصول على قروض أكبر

أثناء الازمة الاقتصادية في اليونان التي هددت البلاد بالإفلاس، حولت سلطات الادعاء في أثينا أندرياس جيورجيو رئيس الجهاز الإحصاء الرسمي للقضاء، أما التهمة فكانت أنه عدل نسبة عجز الموازنة من الناتج المحلي الإجمالي بعد أن أعلن أن حسابات الناتج المحلي الإجمالي لليونان كانت مضخمة ومبالغ فيها بأكثر من قيمتها بالربع على الأقل. قال جيورجيو، الوافد من صندوق النقد، إن مهمته كانت فقط تطبيق المعايير الأوروبية في تقدير وضع الاقتصاد²⁴.

في فلسطين أيضاً، وبنفس الوتيرة ولملائمة الإقتراض مع الناتج المحلي، أعلن رئيس الوزراء الفلسطيني في واحدة من جلسات المساءلة لمنظمات المجتمع المدني أن الناتج المحلي وصل لحوالي 10 مليار دولار، ونسبة الدين العام منه وصلت إلى 38% منه، وهي نسب أقل من نسب دول الإقليم المقترضة، ودولياً هناك معايير متعارف عليها، ففي أوروبا يجب ألا يزيد عن 60% من الناتج المحلي، وبهذا المعنى إعتبر رئيس الوزراء أن الوضع الحالي ليس سيئاً كما يشاع²⁵. هذا التضخيم لحقيقة الناتج المحلي إستند على الترويج للارتفاع الحاصل في غزة في حينه، والذي حسب تقرير الاونكتاد إرتكز على أنشطة إعادة الإعمار التي أعقبت العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة في العام 2009 لكن مع الوضع الحالي في القطاع فالصورة مغايرة تماماً مع ارتفاع نسبة الفقر والحاجة والبطالة التي تراكمت مع الحرب الاخيرة على غزة صيف 2014. لذا الحديث عن هذا الارتفاع هو تضخيم لحقيقة الناتج المحلي نفسه. كما أن التعثر بسداد خدمات الديون وليس الديون هو مؤشر سيء بحاجة الى مراجعة من جانبيين، أولاً: سياسة وشروط الإقراض القائمة وتخفيض نسبة التعثر في سداد الديون. وثانياً: مجالات إنفاق هذه القروض والتي هي خارج أي مساءلة سواء برلمانية أو مجتمعية. وبالعالم تذهب تلك القروض لسداد العجز في قضايا تتعلق بالانفاق على الرواتب.

²³ وودرز بنيري 2010 قلاع العولمة (عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمقارئين)المركز القومي للترجمة

²⁴ وائل جمال 2014 المراجعات الاقتصادية الكبرى.. الاختراع الاقتصادي الأخطر في القرن العشرين: الناتج المحلي الإجمالي الموقع الالكتروني

اصوات مصرية <http://www.aswatmasriya.com/analysis/view.aspx?id=986c3ce9-d54a-45cb-8fc3-027adb8881f0>

²⁵ <http://www.wafa.ps/arabic/printnews.php?id=150652>

المجادلة بالمقولات الاقتصادية المتعلقة بالقدرة على الإستدانة طالما أن الديون لم تبلغ 60% من الناتج المحلي ويقدر ما أن هذه المقولة ما زالت بحاجة الى التحليل والنقد نظرا لآثارها السياسية والاجتماعية المرافقة لتسديد خدمات هذا الديون، ليس بالضرورة أن تنطبق على الاقتصاد الفلسطيني الذي ما زال تحت الاحتلال، ويعتمد الى حد كبير على المساعدات الخارجية، أضف الى ذلك الوضع الكارثي من نواحي إقتصادية وإنسانية في قطاع غزة، كما أن تصاعد الدين العام بهذه الطريقة سيتجاوز الناتج الاجمالي المحلي نفسه في السنوات القليلة القادمة. مع فتح آفاق جديدة للديون حيث أصبحت السلطة تحمل لقب دولة غير عضو في الأمم المتحدة، ممكن أن يفتح لها ذلك أبوابا جديدة للاقتراض من هيئات دولية تحفظت سابقا على إقراضها كصندوق النقد الدولي نظرا لأنها ليست دولة.

4. ديون الناس

إرتفاع الديون لم تكن فقط حkra على الحكومة الفلسطينية بل إنطبق ذلك أيضا على الناس، وبدأت دوائر التسهيلات الائتمانية في البنوك تتوسع أمام جمهور كبير من المقترضين، الذين عهدوا الى البنوك بحل مشكلهم المالية.

"أصبحت المصارف تخالف القوانين في سياق المنافسة بين بعضها بعضا، من أجل استقطاب الزبائن على أنواع معينة من القروض الاستهلاكية والفردية: قروض البطاقات الائتمانية، القروض الشخصية، قروض السكن، قروض السيارات، قروض التعليم... وكل القروض لغير الشركات. لكل نوع من أنواع هذه القروض طرق في الاحتياال على الأنظمة والإجراءات المفروضة من قبل مصرف لبنان، فعلى سبيل المثال، عدد كبير من المصارف يقدم تسهيلات إدارية إلى الزبائن، فيسمح لهم بالاستدانة بما يفوق مجموع مداخيلهم، وربما يساعدهم على تخمين عقاراتهم السكنية باكثر من قيمها السوقية للحصول على مبلغ قرض أكبر، وبعض المصارف لا تحتسب قروض البطاقات الائتمانية من ضمن القروض... فضلاً عن أن المصارف تكاد «تتقاتل» مع بعضها بعضا على قروض السيارات وإغراء وكلاء البيع بعمولات مرتفعة... كله على حساب الزبون، الذي لا يعلم عن هذا الواقع شيئاً، بل كل ما يأمله هو أن يحصل على القرض بغض النظر عن قدرته الفعلية على السداد"²⁶. وهذا أيضا في سياق المنافسة التي لا تراعي احيانا الجدارة الائتمانية للمقترضين نتيجة المنافسة العالية فيما بين البنوك والتي تحد التدخل، لذا اذا قرر البنك الا يقرض شخصا فهو سيلقى العديد من البنوك لاقرضه²⁷. هذا الوضع القائم في سياق المنافسة بين البنوك أو في سياق قدرة البنك على تصريف النسبة المحددة إضافة الى الرغبة في تحقيق أرباح سريعة لا يقوم على اساس الجدارة الائتمانية للمقترض، يشكل واحدة من أسباب الانهيار مستقبلا.

²⁶ موقع إلكتروني: <http://al-akhbar.com/node/208917>

²⁷ مقابلة خاصة بالدراسة: 2014

جدول رقم (2): حجم القروض الاستهلاكية للأفراد 2008-2013

الغرض من القرض/ السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013
تمويل السيارات والمركبات	39.7	57.0	85.7	118.7	113.8	130.5
القروض الاستهلاكية	70.0	76.6	144.3	417.0	783.0	885.4
بطاقات الائتمان	20.4	30.4	33.7	41.3	50.5	52.5
أخرى	49.6	46.3	110.7	375.6	732.6	833.0
العقارات والإنشاءات	188.2	221.5	331.6	406.4	589.5	650.4
الإنشاءات	49.8	63.5	101.6	147.0	151.0	168.0
عقارات سكنية	124.9	119.5	184.9	209.1	351.3	403.3
عقارات لأغراض التجارة والاستثمار	13.5	38.5	45.2	50.3	87.1	79.2
تطوير الأراضي	34.5	44.7	76.7	22.9	41.7	57.1
للاستخدام الشخصي	25.0	20.7	51.7	14.4	37.7	55.2
المجموع لهذه القطاعات	3314.6					

وهذا مؤشر على ارتفاع نسبة الديون والتي على سبيل المثال كان القروض الممنوحة لتمويل السيارات والمركبات بحدود الـ 40 مليون دولار في عام 2008، واخذت بالارتفاع سنويا حيث بلغت في العام 2013 أكثر من 130 مليون دولار.

القروض الاستهلاكية والتي كانت مع بداية الانفتاح على التسهيلات الائتمانية 70 مليون دولار، لتبلغ في العام 2013 885.4 مليون دولار، مع أن التصنيفات الواردة في بيانات سلطة النقد قامت بتصنيفها: (تمويل سيارات، قروض إستهلاكية، بطاقات ائتمان، عقارات، إستخدام شخصي، وأخرى كما في الجدول أعلاه)، إلا أنها تندرج في اطار القروض الاستهلاكية تصل الى أكثر من 3 مليار وثلاثمائة مليون

دولار. غالبا ما تم استخدام هذه القروض لشراء منتجات غير محلية، لذا لم يساعد ذلك في دعم الانتاج المحلي.

لا ينبغي أن نمتنع عن الأكل خوفا من الاختناق²⁸

5. القروض الاستهلاكية: تطوراتها في السياق الفلسطيني²⁹

في الولايات المتحدة لم يكن للعائلات الفقيرة التي دخلها اقل من 10000 دولار إمكانية الوصول لوسائل الائتمان، الا انه في فترة الثمانينيات تغير هذا الوضع، واصبح من السهل الحصول على البطاقات الائتمانية والقروض، مما زاد من الفجوة بين الطبقة الفقيرة والغنية وساهم بزيادة اللامساواة الاجتماعية من حيث الحصول على فرص التوظيف وغيرها، وعرضتهم لمشاكل لم يواجهوها من قبل، أهمها توزيع دخلها المتاح ما بين المصاريف اليومية الضرورية لبقائها، واستحقاقات الديون المترتبة عليها، وتحويل دخلها من الاستهلاك والتوفير الى دفع الديون³⁰.

أعلنت سلطة النقد الفلسطينية عام 2007 عن سلسلة إصلاحات وإجراءات في النظام المصرفي أهمها تعزيز منح الائتمان المحلي وتعميق الروابط مع الاقتصاد الحقيقي عبر تخفيض حجم التوظيفات الخارجية³¹. منذ ذلك تراجعت السياسة المتحفظة على الإقراض، وازدهرت الحملات الترويجية التي تشجع الناس على التوجه للبنوك من أجل الحصول على قرض للتغلب على فائض السيولة التي أصبح مطلوبا من البنوك تصريفها في السوق المحلي.

أظهرت البيانات الربعية الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية، إن إجمالي القروض الاستهلاكية التي قدمتها المصارف للعملاء بلغت 938 مليون دولار أمريكي، حتى نهاية الربع الثاني من العام 2014 وشكلت القروض الاستهلاكية من إجمالي قروض القطاع الخاص (الأفراد والشركات)، نحو 26.5% من إجمالي القروض والتسهيلات البالغة 3.520 مليار دولار أمريكي، بينما بلغ إجمالي القروض بما فيها

²⁸ عقيدة الصدمة،نعومي كلاين

²⁹ أين المرجع؟؟

³⁰ Laura M. Tach ,saraGreene 2014 " : Economic and Cultural Explanations for How Lower–IncomeFamilies Manage Debt.

<http://www.jstor.org/discover/10.1525/sp.2013.11262?uid=3738872&uid=2&uid=4&sid=21105242592703>

³¹ جهاد الوزير 2014،مقابلة صحافية جريدة الحياة، على الرابط الإلكتروني:

<http://www.alhayat-j.com/newsite/details.php?opt=7&id=235918&cid=3305>

قروض الحكومة نحو 4.9 مليار دولار. ويستثنى من القروض الاستهلاكية، كل من القروض العقارية لأغراض السكن، البالغ قيمتها حتى نهاية الربع الثاني 447.6 مليون دولار أمريكي، وقروض شراء السيارات البالغة 130.5 مليون دولار أمريكي. ومقارنة مع الربع الثاني من العام الماضي 2013، فإن القروض الاستهلاكية ارتفعت بنحو مليار دولار أمريكي، بينما ارتفعت بنحو 880 مليون دولار أمريكي، مقارنة مع الربع الثاني من العام 2009. يذكر أن سلطة النقد الفلسطينية، أقرت نهاية العام 2008، تعليمات تقضي برفع نسبة التسهيلات إلى الودائع من 24% إلى 50%، ليظهر بحسب البيانات إن نسبة توزيعات القروض تركزت على القروض الاستهلاكية، والقروض العقارية. وبلغت قيمة القروض والتسهيلات التي قدمتها البنوك العاملة في فلسطين، للحكومة الفلسطينية، حتى نهاية الربع الثاني 1.382 مليار دولار، مقارنة مع 1.337 مليار دولار خلال الفترة المناظرة من العام الماضي³². التقرير يشير الى قضيتين مهمتين الاولى ارتفاع ديون الحكومة وارتفاع ديون الناس.

الضوابط التي أقرت سابقا على عملية الإقراض أصبحت في حدودها الدنيا (عدا تلك المتعلقة بأخذ البنك لضمانات كافية من العميل)، والضوابط التي فرضت هي على نسبة الدفعات من الدخل، وهذه يتم التحايل عليها أحيانا، لكن المشكلة الأساسية هي بطبيعة هذه القروض التي يلجأ إليها الناس. على سبيل المثال أكثر من 68% من القروض التي أخرجها بنك فلسطين هي بالواقع قروض تذهب للاستهلاك، وجزء منها تستدينه الحكومة الفلسطينية لسداد عجز موازنتها وهو وضع مشابه في بنوك أخرى تعمل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث أن ارتفاع القروض الاستهلاكية وقروض الحكومة هي ما يطغى على حجم التسهيلات الائتمانية التي تقدمها البنوك في فلسطين المحتلة. وهي تشكل الأرباح الرئيسية للبنوك، التي بلغت عام 2012 أكثر من مئة مليون دولار، وارتفعت في العام 2013 بنسبة 14.5%، لتصل إلى حدود 122 مليون دولار أمريكي³³. وبمقارنة بعدد السكان (مع الأخذ بعين الاعتبار أن غالبية القروض تصرف في الضفة الغربية التي لا يتجاوز سكانها الـ 2 مليون نسمة)، وحجم الودائع مع دول مجاورة تعتبر تلك أرباحا مرتفعة وسريعة تحققها البنوك من خلال قروض استهلاكية طويلة وقصيرة المدى. وتبدو البنوك راضية عن هذه الأرباح مقارنة بدول الجوار كما يصف ذلك رئيس مجلس إدارة البنك الإسلامي في مقابلة مع وكالة معا الإخبارية "وضع البنوك في الأراضي الفلسطينية ممتاز وأفضل بكثير من دول مجاورة و لا يوجد بنوك تحقق عوائد ربح مثل عندنا، وأفضل محفظة ائتمانية في الوطن العربي

³² عبدالله محمد 2014938 مليون دولار إجمالي القروض الاستهلاكية في فلسطين تقرير منشور على الموقع الإلكتروني لجريدة القدس

<http://www.alquds.com/news/article/view/id/526470>

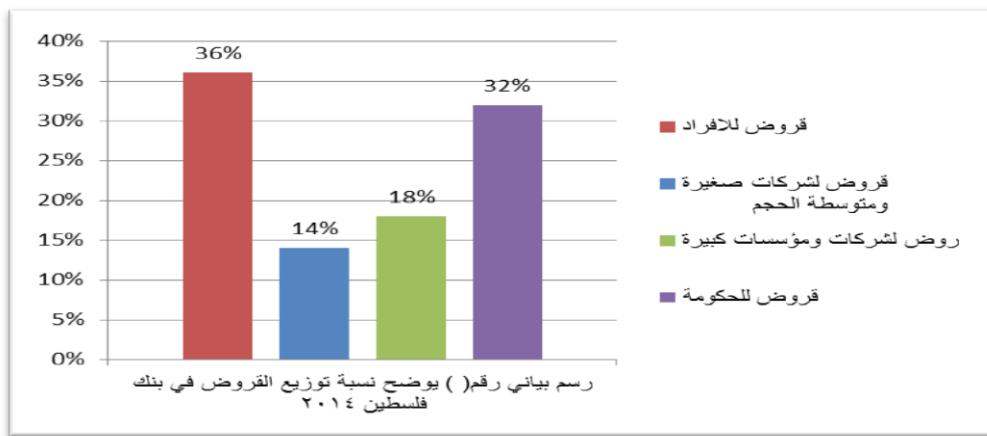
³³ جمعية البنوك في فلسطين: الوضع المالي للبنوك

http://www.abp.ps/folder.php?id=N5DOQ9KT0La970971Ao5hcTrUChu&ms_id=QF5Pm8GBvqa6657AiDRHs2

[TZS&mn_id=25](#)

موجودة في فلسطين، وأكثر بنوك انضباطا في قواعد الحوكمة والمعايير الدولية هي البنوك الفلسطينية، في بلاد أخرى البنوك لديها سيولة فائضة وتريد زبائن، اما هنا فالسوق ناشئ ونشيط".³⁴

رسم بياني رقم (5): نسبة توزيع القروض في بنك فلسطين 2014³⁵



أشار مسؤولون تنفيذيون حاليون وسابقون في ثلاثة بنوك رئيسية تعمل في الأراضي الفلسطينية المحتلة إضافة الى بعض الخبراء الاقتصاديين الى خطورة سياسات الإقراض القائمة حاليا، ويشير هؤلاء الى ان تلك القروض تذهب للاستهلاك ولا تفيد في تطوير الاقتصاد، فهي أموال لا يتم استثمارها بشكل صحيح ليعاد ضخها ثانية في الاقتصاد المحلي، وبالتالي تتحول لعبء على الناس. وأشاروا إلى ضرورة الانتقال من هذا النمط من الإقراض الى تمويل المشاريع الاستثمارية والتي تساهم في خلق فرص العمل.

وتضع بعض البنوك هذا على خطتها التطويرية للسنوات القادمة كجزء من معالجة الخلل في عدم التوازن بين القطاعات الاستهلاكية والانتاجية. لكن هذه السياسية ما بين المخاطرة من جهة، والرغبة في تحقيق الربح السريع والمضمون عبر قروض إستهلاكية وطويلة الأمد من جهة ثانية، ما زالت تفضله الكثير من البنوك. وهذا سيء، بما أن القروض معظمها إستهلاكية، أي لا تستثمر ولا يدر منها دخل، ولا تولد فرص عمل، وبالتالي أثرها على الدائرة الاقتصادية للبلد سلبي بحيث لا يوجد لا انتاج ولا

³⁴ مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية (المرصد) رام الله/الرياحي، اباد 2013 التنمية والتمويل في فلسطين

³⁵ بنك فلسطين: مقابلة خاصة بالبحث 2014

استثمار، لذا هي على الصعيد الفردي والجماعي سيئة، لكن القروض الاستهلاكية للبنك لها مزاياها التسويقية، لأنها طويلة الأمد، لذا فهي تغري المقترض، وفي نفس الوقت الفوائد أعلى، لأن مدتها أعلى، في المقابل المقترض لا يأخذ زيادة سنوية على راتبه (أو أن الرواتب بالأساس لا تتماشى مع هذا الغلاء غير الطبيعي وهي متدنية أصلاً)، أو هي زيادة لا تذكر مقابل الفوائد الموجودة على القرض، بالإضافة الى الالتزام طويل الأمد. (الحصري: مقابلة خاصة بالبحث 2014) وعند الحديث عن القروض الاستهلاكية فإنها تذهب بالغالب لتمويل شراء صناعات اجنبية يتم استيرادها من الخارج، وليس صناعات وطنية. فعلى سبيل المثال ارتفعت نسبة استهلاك السيارات والقروض المرتبطة بها في العام 2013، والشركات التي تشهد مبيعاتها ازدهارا لا تولد فرص تشغيل كافية، وإن كنا نتحدث عن العقارات فغالبية المواد التي يتم استخدامها باستثناء الحجر يجري استيرادها من الخارج³⁶. لذا فان مردودها يقتصر فقط على خلق فرص عمل مؤقتة. بينما المديونيات الشخصية ومديونيات الأسر الفقيرة تشكل الأرباح الكبيرة للبنوك، وخلقت زيادة في الطلب على شراء السيارات الحديثة والشقق السكنية عندما تحالف الشركات العقارية والسيارات مع البنوك.

³⁶ مهند ابو رجيلة، مقابلة خاصة بالبحث، رام الله، 2014.

ازدهار سوق العقارات..

القروض الإستهلاكية زادت الطلب ورفعت الأسعار

في خطوة متأخرة أصدرت سلطة النقد تعليماتها الجديدة الهادفة الى تنظيم قروض الإسكان والرهن العقاري بشكل يتواءم مع قدرات المقترضين وملائتهم الائتمانية، بما يساهم ذلك في تخفيض مخاطر محفظة القروض العقارية، حيث تم ربط شروط منح قروض الإسكان والرهن العقاري بدرجة تصنيف المقترضين الائتمانية التي تستند الى مجموعة من العناصر أهمها مدى التزامه حالياً وتاريخياً في سداد أقساط التسهيلات في مواعيدها المحددة، مما يعني انه كلما ارتفعت درجة التصنيف الائتماني للمقترض كلما زادت أمامه الفرص للاقتراض بشكل أوسع وعلى فترات زمنية أطول وبأسعار فائدة أو ربح معقولة³⁷. إضافة الى ان هذه التعليمات صدرت بعد إغراق الناس بالديون لكنها لم تناقش المخاطر الناجمة عن إغراق العاملين بمزيد من الديون ولا بمراجعة السياسة القائمة حالياً وكيف أثرت على أولويات الناس، وحتى في التأثير على قدرة هؤلاء على تلبية احتياجاتهم، بل أن التعليمات تحمل أيضاً تشجيعاً على الإستمرار في هذه السياسة بمزيد من الحوافز وبعض القيود على من تعثروا في السداد، ولم تشر السياسة الجديدة ضرورة فرض توازن في سياسات الإقراض بين القروض المخصصة لمشاريع انتاجية والقروض الإستهلاكية، هذا الموروث القصير نسبياً من ناحية زمنية والمثقل بقروض الاستهلاك كان مطلوب تقويته وإستمراره لأنه مريح للبنوك والحكومة التي تجني ضرائب أكثر من الأرباح التي تجنيها البنوك.

أصبحت القروض التي تبيعها البنوك أموال سهلة للمقترضين الذين استطاعوا من خلال شراء مظاهر الرفاهية وامتلاك العقارات، أموال سريعة ورفاهية سريعة حيث يقضي أصحاب القروض طويلة الأجل ال 5-7 سنوات الاولى من عمر القرض في دفع الفوائد المترتبة عليه. لقد ساهم توفير المال ليس فقط في توفير القدرة الشرائية بل أيضاً في ارتفاع فارغ للأسعار، حيث يتجاوز سعر متر الأرض في بعض المناطق في مدينة رام الله ال 2000 دولار أمريكي، فيما ان سعر المتر المربع للشق السكنية يتجاوز احياناً ال 1200 وهو أعلى من باريس وسنغافورة وطوكيو وروما ومومباي³⁸. هذه الارتفاع في مدينة ما زالت لا تملك شبكة تصريف صحي يضعها في تصنيف المدن الأكثر غلاء في العالم. كيف حصل ذلك؟ هناك العديد من الاسباب التي ساهمت بشكل مباشر في هذا الارتفاع، ومنها:

1. توفر تسهيلات ائتمانية للعقارات ساهم في إزدياد الطلب حيث وفر ذلك فرصه لذووي الدخل المحدود لتمويل شراء عقارات ومساكن والذي أدى بدوره الى ارتفاع ملحوظ في الأسعار.

³⁷ دنيا الوطن.. <http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2014/04/08/519751.html#ixzz39PCYtzKW>

³⁸ انظر الى عشر اعلى مدن سكنية في العالم: <http://arabic.people.com.cn/32959/6878257.html>

2. الارتفاع الحاد في الأسعار لم تسهم فيه البنوك لوحدها، بل أن عوامل أخرى كتضييق مساحة الاراضي والمخططات التنظيمية للمدن الفلسطينية التي ما زالت تخضع لسلطة الاحتلال، ان عدد تصاريح البناء الصادرة عام 2008 للفلسطينيين بلغت واحد وتسعون تصريحاً، بينما حصل المستوطنون على اكثر من 18 ألف واربعمئة تصريح³⁹. وبالتالي يتم التركيز على البناء في مناطق محددة حيث ان التضييق باعطاء تصاريح بناء للفلسطيني جعلهم يركزون مشاريع البناء في مناطق لا تحتاج الى موافقة سلطات الاحتلال.

3. تبيض الأموال ساهم برفع الأسعار بشكل مبالغ فيه ولا يعكس القيمة الحقيقية لتلك العقارات. بعض العقارات تضاعف سعرها خلال فترة زمنية قصيرة، إذ لم يكن سعرها يتجاوز 100000 دولار، ليتعدى في 5 سنوات حاجز المليون دولار أمريكي. لذا تحولت الارض من قيمة انتاجية الى مجرد عقارات معروضة للبيع وتحتل اهتمام عدد كبير من السماسرة ومكاتب العقارات الذين كثرت اعدادهم مع طفرة القروض الاستهلاكية. ومن ناحية اخرى تركز الحكومة والمنظمات غير الحكومية ومقاراتها الرئيسية في مدينة واحدة ومع تقطع اوصال الضفة الغربية جعل عشرات الالاف العاملين والموظفين الحكوميين يتركزون في رام الله مما زاد الطلب على شراء البيوت.

4. فتح باب التسهيلات الائتمانية امام الناس جعلهم يفضلون شراء بيت على استئجاره. دون أن يضطر الى دفع النسبة التي يشترطها البنك البنك وهي 20% من قيمة العقار وذلك برفع سعر الشقة بالاتفاق مع صاحب العقار لغياب القدرة على دفع هذا المبلغ. والبنك يعلم ذلك ولا مشكلة لديه طالما ان ذلك قد مر وفق اجراءاته. عدا عن اجراءات التحايل ذاتها في اثبات معاملات الدخل لتجاوز القوانين المتعلقة بنسبة الدفعات الشهرية للقروض من الدخل العام للمقترض.

5. التسهيلات الائتمانية الخاصة بالعقارات والانشاءات بلغت في العام 2013 مليار وثلاثمائة وثمانية وخمسون مليون دولار وهذا استثمار كبير وبالضرورة تخصيص الجزء الاكبر من هذه الاموال في مدينة واحدة سيزيد من الاستثمار في هذا القطاع. الجدول ادناه يبين حجم التسهيلات الائتمانية التي وفرتها البنوك خلال الخمس سنوات السابقة: وهذا ساعد ليس فقط الناس، بل البنوك ايضا فمن خلال تطوير سوق العقارات استطاعت الاخيرة تصريف الفائض من الودائع.

جدول رقم (3): حجم القروض في مجال العقارات والانشاءات للأفراد 2008-2013

الغرض من القرض/ السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013

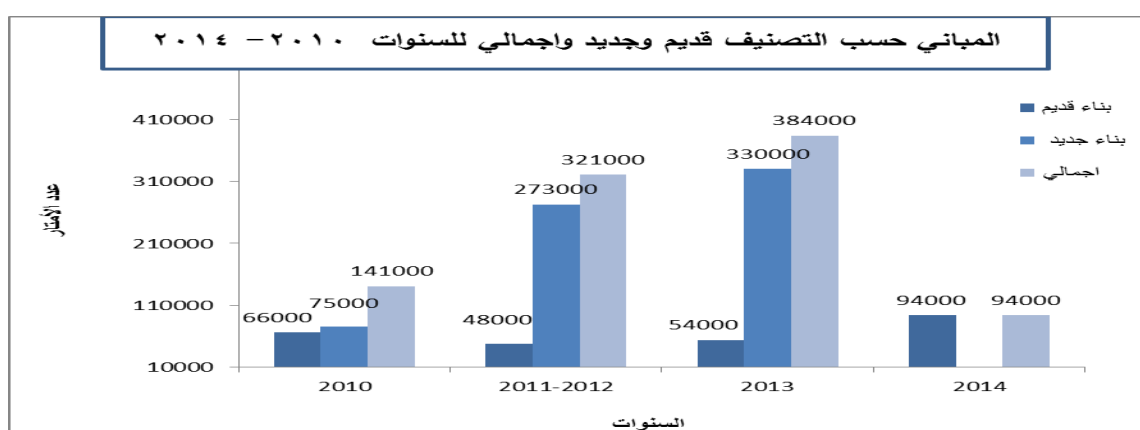
³⁹ مناطق ج ومعزلة اصدار تراخيص بناء للفلسطينيين القاطنين هناك، مركز ابحاث الاراضي حلول:

<http://www.poica.org/preview.php?Article=1753>

650.4	589.5	406.4	331.6	221.5	188.2	العقارات والإنشاءات
168.0	151.0	147.0	101.6	63.5	49.8	الإنشاءات
403.3	351.3	209.1	184.9	119.5	124.9	عقارات سكنية
79.2	87.1	50.3	45.2	38.5	13.5	عقارات لأغراض التجارة والاستثمار
57.1	41.7	22.9	76.7	44.7	34.5	تطوير الأراضي
1358\$						المجموع

إنعكس هذا بشكل كبير على تزايد نسبة المباني، على سبيل المثال تضاعف عدد المباني والمنشآت في مدينة رام الله والتي تعتبر الأكثر تأثراً بطفرة القروض الاستهلاكية. وتشير بيانات بلدية رام الله أدناه إلى أن حركة العمران قد ازدهرت بشكل كبير خلال السنوات السابقة. فعلى سبيل المثال في العام 2010 تم بناء 75 ألف متر مربع جديد في رام الله، وارتفعت هذه النسبة بشكل كبير في العام 2011 إلى 273 ألف متر مربع، أما مجموع ما تم بناءه في العام 2014 فبلغ 330 ألف متر مربع.

جدول رقم (4): حجم البناء الجديد في رام الله بالامتار⁴⁰



هذه التحولات والاتجاه الجديد سواء في العلاقة مع الأرض أو الاقتراض العالي موجودة فعلياً أو بالآخرى هي حقيقة قائمة واختلاف التفسيرات أو التحليلات التي ارتبطت بهذه الظاهرة لا يقلل من أهمية حدوثها

⁴⁰ البيانات الواردة في الرسم البياني من مقابلة خاصة بالبحث مع بلدية رام الله

أو أثارها اللاحقة. وأحياناً الغت شكل التعاملات الاقتصادية والذي كان قائماً لوقت قريب بين الناس. والمقصود هنا شكل العلاقات الاقتصادية المباشرة بدون وساطة البنوك.

ارتفاع مبيعات السيارات مؤشر على ارتفاع القروض الاستهلاكية

"السيارة الفارهة لا يقتنيها الرجل لأنها توفر له سبل الراحة فقط، بل لأنها تعكس المال المدفوع فيها وبالتالي تعكس الطبقة التي ينتمي لها الفرد" ديفيد هارفي

كان على البنوك المحلية أن تجتهد كثيراً في تصريف رأس المال الفائض على شكل تسهيلات ائتمانية، وكان لها أن تدفع مجتمعة ملايين الشواغل على شكل حملات إعلامية لترويج هذا الفائض، بدءاً من الإعلانات التي امتلأت بها شوارع الضفة الغربية (قسط صغير وسيارة كبيرة). إضافة إلى التسهيلات على العقارات، وأهمها فترة السداد لمدة تصل إلى 20 عاماً والقدرة على الحصول على 30 ضعف الراتب لبعض الموظفين في مرافق معينة. ولكي لا تختنق البنوك نتيجة الفائض في رأس المال الذي أصبحت ملزمة قانونياً بتصريفه محلياً، عملت على تخفيض شروطها من ناحيتين، أولاً قيمة القروض، وثانياً التخفيض من المعايير التي تحد من حصول أي موظف على قرض.

لذا كان تصريف تلك الأموال أولاً من خلال التعاقد مع شركات ووكالات السيارات التي اضطرت بعضها مؤخراً ونتيجة المنافسة العالية بين وكالات السيارات المختلفة في سوق صغير نسبياً إلى دفع جزء من الأرباح للبنوك مقابل تمويل عمليات البيع بلا فوائد للزبائن، وبالتالي بعض الشركات تراجعت حصة مبيعاتها في السوق نتيجة تزايد عدد الوكالات كشركة هونداي على سبيل المثال التي أسست فرعها الأول في فلسطين عام 96 وتدرجياً انخفضت مبيعاتها مع وجود وكالات أخرى⁴¹. مبيعات الشركة تأثرت ليس نتيجة عزوف المواطنين عن اقتناء سيارات جديدة بل ان الخيارات التي أصبحت أمامهم أوسع. حيث ارتفع مجمل مبيعات السيارات الجديدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، هذا عدا عن وجود تزايد ملحوظ لمعارض السيارات التي تستورد العديد من الماركات المستعملة من الخارج وإعادة بيعها في فلسطين. واحدة من الشركات التي ارتفعت مبيعاتها بشكل غير مسبوق نتيجة التعاقد مع البنوك هي شركة بيجو وتظهر البيانات الخاصة بمبيعات الشركة ان مبيعاتها ارتفعت من 20 سيارة في العام 2009 إلى 1480 سيارة في العام 2013 كما يبينها الجدول أدناه.

جدول رقم (4): نسبة مبيعات شركة بيجو في السوق الفلسطيني، 2009-2014:

⁴¹ شركة هونداي رام الله مقابلة خاصة بالبحث 2014

العام	عدد السيارات المباعة
2009	20 سيارة
2010	880 سيارة
2011	998 سيارة
2012	1200 سيارة
2013	1480 سيارة
النصف الاول من 2014	780 سيارة

ونتيجة اطلاق الحملة ما بين البنك العربي وشركة بيجو في 2010/05، وكنتيجة لاتباع هذه السياسة تم بيع الكثير (دفعة صغيرة وسيارة كبيرة) ومن الملاحظ ارتفاع حجم القروض المرتبطة بالسيارات وصلت الى 150 مليون دولار عام 2013 حسب بيانات سلطة النقد. وهذا لم يكن مفيدا من ناحية اقتصادية لانه لم يترافق مع صناعات مرتبطة بهذا المجال كما حدث على سبيل المثال في مصر، والتي ترافق الاستهلاك مع دور محلي في تصنيع المعدات الأصلية وقطع الغيار ومكونات ما بعد البيع. وقد أنشأ عدد من الشركات و مصانع السيارات العالمية منها على سبيل المثال (مرسيدس، بي ام دبليو، جنرال موتورز، اية ام سي، سوزوكي، سيتروين، دايو، كيا، وبيجو). وقد نمت صناعة السيارات بالتوازي مع صناعة التجميع، واليوم تنتج مصر مجموعة من قطع الغيار الاصلية والمكونات التي تطابق المعايير الدولية في الأسواق الأوروبية، بما في ذلك الإطارات والأنابيب الداخلية، زجاج الأمان، والتوصيلات الكهربائية فلاتر الزيت والهواء، وأنظمة العادم⁴². لذا بقيت الجدوى الاقتصادية لتنامي سوق السيارات محدودة لاقتصارها على عملية الاستيراد والبيع.

⁴²<http://sezone.gov.eg/ar/index.php?page=automotive-assembly-and-components>

الموقع الالكتروني للهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية،مصر

من المسؤول عن هذه السياسية:

البنوك لها الحق في استخدام كل أشكال الاغراء، الملام من يقع ضحيتها!

في السنوات السبع الاخيرة جرى بشكل كبير العمل على العديد من السياسات الاقتصادية وأهمها قروض الاستهلاك للأفراد، والتي تعطي انطباعا سريعا بتحسن الأوضاع الاقتصادية في الضفة الغربية، إضافة الى الترويج للنمو الاقتصادي الحاصل، بالرغم من اعتباره ناتج عن بعض التسهيلات التي قدمتها سلطات الاحتلال، وانه غير مستدام، ولأنه ليس بالضرورة قد خدم المجتمع بشكل عام، وبالرغم من اعتماد هذا النمو في العديد جوانبه على تدفق المساعدات الخارجية، الا انه جرى تصويره واحدة من نتائج عملية البناء للدولة المستقبلية ونتاج للسياسة الحكومية المتسمة بالشفافية ومحاربة الفساد.

"الإنفتاح وبلا ضوابط على الإقراض حدث بناءً على تغيير في سياسات سلطة النقد وسياسات حكومة فياض، الناس قبل 2008 لم يكن بمقدورها أن تقترض، وبعد إصدار القوانين، وعدم ضبط الحكومة للإنفتاح على الإقراض، لجأ كل من هو قادر على أخذ قرض ليقترض، لأن الناس بالأصل فقراء، وبحاجة لهذه القروض، ووجدوا بها حلا لمشاكلهم المالية، هنا الحكومة تتحمل جزء كبير من سياسة الانفتاح على الإقراض هذه، بعض الحكومات تأخذ مثل هذه القرارات لتحسين قطاع معين، الا ان السلطة استخدمت الإقراض كوسيلة لتفعيل الاستهلاك، أي انه اصبح هناك حركة استهلاك ونمو اقتصادي، والوضع اصبح افضل انعاش للاستهلاك، وبالتالي وحركة اقتصادية اعلى على صعيد دورة البيع والشراء".⁴³ بينما يجادل اخرينان هذا هو خطأ المقترضين الذين لم يحسنوا التصرف بالاموال التي حصلوا عليها، وليس خطأ السياسات سواء للبنوك أو سلطة النقد "ما يحدث حاليا هو لا تتحمل مسؤوليته البنوك" لا اتوقع أن البنوك أسهمت في إفقار المقترضين والناس بشكل عام، بل هي عملت على رفع مستوى معيشتهم ورفاهيتهم والمشكلة تكمن في الشخص المقترض بكيفية اساءته لادارة امواله.

وبالطبع هذه القروض اثرت على الاهتمامات السياسية والهم الجماعي وتوجهات الشعب الجماعية، وانشغل الناس بامورهم اليومية اكثر من العامة وتسديد التزاماتهم وانشغالهم بالهموم الذاتية⁴⁴. لكن طبعا هذا منافي لمنطق وفكرة القروض الاستهلاكية المعلنة والتي تشكل أداة من أدوات النظام الرأسمالي لنهب المزيد من فائض القيمة لدى العامل والفلاح والموظف وعموم الكادحين ذوي الدخل المحدود، حيث يصبح هؤلاء بين ثلاث نيران، النار الأولى تتمثل في جمود الأجور وتدنيها حيث ترحل فوائض قيم الأجور نحو الرأسماليين وذوي النفوذ والتي ترفع من ثرواتهم، النار الثانية هي غلاء الأسعار والتي تتكالب الاحتكارات الرأسمالية والأجهزة الدولية الراعية لها على استنزاف القدرة الشرائية للعمال والفلاحين والموظفين ومراكمة الأرباح عبر إستنزاف جيوب الفقراء، النار الثالثة، تتمثل في توفير القروض

⁴³ سامية بطمة: 104 جامعة بيرزيت مقابلة خاصة بالبحث رام الله

⁴⁴ شاعر الصفيدي، بنك فلسطين، مقابلة خاصة بالبحث 2014

الاستهلاكية بشروط ميسرة ظاهريا لكنها ذات مفعول استنزافي للقدرة الشرائية لذوي الدخل المحدود⁴⁵. وتصبحة أكثر سوءا عندما يقدم الناس على الاقتراض لاستهلاك ما يتم استيراده من الخارج، لأن ذلك على يحفز الطلب على الانتاج المحلي وبالتالي زيادة نسبة مبيعات وارتفاع قدرته على التشغيل.. الخ

لكن ما يحدث أن تلك القروض وإن كانت تحل بعض المشكلات للمقترضين، فسيكون على حساب أولويات أخرى بالنسبة للعائلات، حيث تقوم العائلات الفقيرة بتوزيع دخلها المتاح بين المصاريف اليومية (الحياتية) وبين استحقاقات الديون، بحيث عادة ما تقوم العائلة باستبدال دفع مصاريفها اليومية التي تضمن بقائها على دفع استحقاقات الديون المترتبة عليها، و تعتمد العائلات بالتعامل مع الديون على ثلاث استراتيجيات وهي التوفيق بالدفع بين الديون المستحقة، أو دفع كامل الديون، أو اهمال الديون وعدم دفعها و من الممكن أن تعتمد كل عائلة أكثر من استراتيجية (ولو بشكل متناقض احيانا)⁴⁶.

وما خلقت القروض الاستهلاكية ليس فقط استراتيجيات جديدة للعائلات والموامة بين اولوياتها، فالإقراض الواسع خلق في تطبيقاته أنماطا اقتصادية واجتماعية جديدة للعائلات والأفراد، طابعها الاساسي سرعة لجوء الناس الى الكماليات، والاستهلاك العالي، والبحث عن طرق سريعة لحل مشكلة التزامات مالية سابقة. (البعض يأخذ قرض لسداد قرض اخر متعثر). ولم يكن اللجوء الى القروض تلبية للحاجات القائمة فقط، بل أن توفر المال خلق أيضا تصورات لاحتياجات جديدة وضعها الناس ضمن اهتماماتهم، وهذا لم يكن ليحدث لولا ترافقه أيضا مع كم هائل من الاعلام والدعاية الموجهة لتصوير العديد من المنتجات على أنها إحتياجات اساسية وتبليتها سهل وسريع من خلال التوجه لأحد البنوك للحصول على قرض.

الأكل عن طريق البنوك دفع العائلات الفلسطينية أيضا للاختناق بالتزامات الدفعات الشهرية، كثير من العائلات تولت الى الاعتماد على القروض الاستهلاكية وأحيانا في دفع التزامات مالية، وليس فقط أثاثا، وسيارة أو سكن. كما أن الرفاهية الناتجة عنه والسعي خلفها يعزز سلطة المال حيث حسب هارفي عندما يتحول المال من كونه الرمز الأرفع للسلطة الاجتماعية في المجتمع الرأسمالي إلى موضوع للجشع والطمع والرغبة، وهنا نحن أمام معنيين اثنين، الأول أن المال يمنح صاحبه الفرصة لممارسة السلطة على الآخرين إذ بوسعه شراء أعمالهم والخدمات التي يقدمونها بل واستغلالهم في علاقات سيطرة منظمة وكل ذلك من خلال سلطة المال فحسب. والأمر الآخر أن المال يكون هم "المهم" لا السلعة المنتجة بمعنى أن "السيارة الفارهة" لا يقتنيها في الحقيقة الرجل لأنها توفر له سبل الراحة فقط بل لأنها تعكس "المال المدفوع فيها"، وبالتالي تعكس الطبقة التي ينتمي لها الفرد، ولذلك لو حدث وأن عرضت عليه سيارة بمثل هذه المواصفات تماما ولكن برفع "الشعار" وتغيير بعض المواصفات الشكلية فيها فهو لن

⁴⁵ <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=162510>

⁴⁶ (تاك وجرين مصدر سبق ذكره).

يقتنيها، وتتزايد القوى السحرية للمال عندما يعلق المالكون على سلهم بطاقة التسعير. ورغم أن المال هو "الدال" على قيمة العمل الاجتماعي فالخطر الذي يلوح دائما هو أن يصبح "الدال" المال أهم من المدلول إليه، بالوسيط وليس بالمضمون بالرموز وليس بالأشياء⁴⁷.

هذا بالضبط ما جعل شوارع بعض المدن الضفة الغربية التي تعج باحدث ماركات السيارات التي لعبت البنوك دورا كبيرا في تمويلها بمئات ملايين الدولارات، وامتلاك سيارة حديثة ومن المعرض مباشرة لا يتطلب سوى ثلاثة ايام هي اجراءات الترخيص ومعاملة القرض. وبهذا تكون قد امتلكت سيارة فارهة تدفع قسطها من الدخل المتدني أصلا لمدة تصل الى سبعة سنوات. دعايات الحصول على قرض ملأت شوارع الضفة الغربية، وربطت معارض السيارات معاملتها التجارية في العديد من البنوك لتسهيل المعاملات على زبائنهم. كما أن إعادة بيع السيارة بعد فترة من الزمن لذات الشركة مقابل الحصول على سيارة احدث ادخل الناس في دائرة غير منتهية من الاستهلاك. وبالتالي دائرة غير منتهية من القروض أو ما يعرف بجدولة القروض. ومع إنشاء مدن وضواحي جديدة زاد الطلب على القروض الاستهلاكية المتعلقة بالسكن، تحديدا لجوء المالكين للتعاقد مع البنوك لتسهيل القروض للزبائن. تدريجيا تلاشي الشكل القديم للعلاقات الاقتصادية المستند اساس على العلاقة المباشرة بين الشاري والبائع واصبحت البنوك الوسيط الاساسي بين الطرفين.

من يخدم من:

عندما تلتقي مجموعة كبيرة من أصحاب المصالح الريفية، لا سيما في المصارف والعقارات والسياحة، يبدأ الحديث عن إقتصاد لا يمت بصلة الى الناس. أصلاً هم يتحدثون عن إقتصاد من النوع الذي لا يحتاج الى شعب أو مجتمع، بل الى مضاربين وسياح ومستثمرين باحثين عن أعلى هوامش الأرباح⁴⁸

توفر قوة أمنية وبناءها كان شرطاً ضروريا لتطوير النظام الاقتصادي، وتوفير بيئة مناسبة للاستثمار، ولم تكن الإتهامات للأجهزة الأمنية من ناحية التنسيق الأمني مع سلطات الاحتلال مبالغا فيها بقدر ما كانت ناقصة. هذه القوة يفترض بها حماية النظام الاقتصادي وخلق الظروف المناسبة للكثير من الشركات ومن ضمنها البنوك، ترافق ذلك مع تطوير نماذج

⁴⁷ هارفي، حالة ما بعد الحداثة: بحث في أصول التغيير الثقافي " مركز دراسات الوحدة العربية، المنظمة العربية للترجمة

⁴⁸ فراس أبو مصلح، أصحاب المصالح الريفية المصارف مظلومة وتصحيح الأجور غير محق، منشور على الموقع الالكتروني لجريدة الاخبار اللبنانية على الموقع الالكتروني: <http://al-akhbar.com/node/209002>

الشركات الأمنية الخاصة. التي تجد مندوبيها أمام العديد من المؤسسات والشركات الاقتصادية في رام الله، هذا الاقتصاد ذو الطابع الخدماتي، يعتمد منذ البداية على نظرية تغييب القطاع العام، وتحويل الدولة من دولة خدمات إلى دولة أمنية. وفي هذه الدولة يُترك المواطنون لرعاية أنفسهم، بينما تنهمك تلك الدولة أولاً في تهيئة المناخ لجذب الاستثمارات الأجنبية. أي تسهيل عمليات النهب؛ وفي تهيئة الموارد البشرية للعمل عند المستثمرين ثانياً في المحافظة على "الأمن" وقمع أي اعتراض على الظلم الناجم عن ذلك النهب، المترافق عادةً مع فتح الأسواق⁴⁹. وتغييب فيه قدرة الحكومة عن التأثير في التوجهات الاقتصادية العامة كما تقل سلطتها الفعلية على المصارف "البنك هو من يفرض سياساته وبرامجه على الحكومة، لأن الحكومة مقترضة من البنك، وهي لا تدعم ولا يوجد عندها مخصصات لدعم المشاريع الصغيرة. إن الضمانات موجودة من الممولين، وليس من الحكومة الفلسطينية) أي انها تمول تنفيذ مشاريع وبرامج⁵⁰. في هذه العلاقة تكون سلطة الحكومة الإشرافية ضمن المنطق الليبرالي هي سلطة هشة وغير فاعلة في تطبيق القوانين، أو اقرار تشريعات متناقضة ومصالح الشركات والبنوك.

6. ماذا يحدث لو إنهارت الحكومة

مع تعثر المفاوضات أو في كل مرة تتعثر فيها (التعثر ومن ثم البدء من جديد هي سمة التفاوض القائمة بين الفلسطينيين و"الإسرائيليين" طوال أكثر من عشرين عاماً، في كل مرة يجد الفلسطينيون أنفسهم مجبرين للعودة للمربع الأول) تطلق المطالبات بحل السلطة الفلسطينية. وبالرغم من التشكيك بالجدية أو النية الفعلية لإقدام الرئيس الفلسطيني على هذه الخطوة أو من حيث جدواها السياسية، أو القدرة على إعادة تعريف دورها وعلاقتها بالاحتلال كبديل لخطاب حل السلطة.

لكن على الأقل هذه التصريحات لم تخلق أي إرتباك في عمل تلك المصارف، والواضح أن البنوك وهي واحدة من المؤسسات الاقتصادية الأكثر أهمية في الأراضي الفلسطينية لم تعقد اجتماعاً واحداً سواء على مستوى جمعية البنوك والمصارف، أو حتى اجتماعاً داخلياً لمدراء الفروع يناقش هذا السيناريو وتبعاته المحتملة على عملها وقدرتها المستقبلية على تحصيل ديونها سواء على الناس أو الحكومة. وعلى سبيل المثال أصبح موظفو القطاع العام في فترة الانفتاح على القروض هدف أساسي للبنوك، وكانت بعض البنوك تشتترط في السابق وجود موظف حكومي ككفيل. وفي الوقت الذي زاد عدد المقترضين أكثر من 70 ألف موظف كان البنك الدولي وعبر خطط الإصلاح الاقتصادي ينظر اليهم من قبل هؤلاء الخبراء

⁴⁹ Harvey,david. 2005. A Brief History of Neoliberalism Oxford: Oxford University Press.

⁵⁰ ابراهيم الحصري، مقابلة.

على أنهم أعداد زائدة، وفاتورة رواتبهم عالية، بالرغم من تآكل الرواتب، وهم عبء كبير على الموازنة العامة، وبالامكان الاستغناء عن ثلثهم، عبر احالتهم الى التقاعد المبكر، وبالتالي ترشيق القطاع العام ليصبح أقل كلفة وأكثر إنتاجية!

أما على صعيد التأثيرات الاقتصادية الأخرى وانعكاسها -على سبيل المثال- على الأسعار فهذا لم يحدث، كما لم يصدر أي تقرير رسمي يتناول تراجع الاستثمارات نتيجة هذا الاعلان. وأمام ذلك وضعت البنوك سيناريوهين، الأول أن البنوك باستطاعتها تحمل الأزمة وبالتالي لن يؤدي إنهيار السلطة بالضرورة الى سقوط النظام المصرفي:

"البنوك لن تغلق ابوابها، حيث حدثت في عام 2006 أزمة انقطاع الرواتب، وتم اخذ دروساً منها. بالرغم من ان الحكومة تقترض، ومن ان موظفي القطاع يقترضون. بحيث ان البنك لا يقرض اكثر من 50% من ودائعه، والبنك جاهز لمثل هذا الوضع المالي، وهي تتحفظ ولا تعطي قروضا كبيرة لموظفي القطاع العام، وتفضل التوجه اكثر للاقراض نحو القطاع الخاص لان المخاطرة اقل بسبب الرواتب العالية، وهي أكثر أماناً وظيفياً، هذا ويطلب البنك موظفين من القطاع الخاص ليكونوا كفلاء لمقترضين موظفين حكوميين⁵¹"، الانهيار إن حدث بشكل كامل فإنه يؤدي بشكل مباشر الى خسارة نصف الودائع هذا أسوأ ما يمكن أن يحدث حالياً.

في تأزم الأوضاع السياسية تلجأ البنوك المحلية الى اليات تكيف جديدة مع الأزمات السياسية التي تؤخر أو تقلل قيمة الدفعات، وبالتالي وجود رقابة تلعب فيها النقابات دوراً واضحاً في الدفاع عن أعضائها المقترضين تحد من عمليات المصادرة للبيوت والممتلكات المرهونه، إضافة الى التأكيد أنه في عمليات إعادة الجدولة للقروض او الشيكات المرتجعه ان لا يتم اضافة عملاء وفوائد جديدة عليها. مثال على ذلك بعد حرب غزة حزيران تموز 2014

الطلب من كافة إدارات المصارف تأجيل أقساط القروض المستحقة/ قد تستحق على المقترضين (أفراد، مؤسسات وشركات) منذ بداية العدوان الإسرائيلي في شهر 7/2014 وحتى نهاية العام الحالي 2014، على أن يكون التأجيل بناءً على طلب المقترض وموافقة الخطية على ذلك، وفي حال عدم التمكن من الحصول على موافقة الكفيل الخطية يجب ألا يعيق ذلك الموافقة على طلب العميل، مع عدم احتساب أية عمولات/ فوائد إضافية على الأقساط التي ستخضع لعملية التأجيل، منوهاً إلى أن هذه التعليمات لا تسري على العملاء المتعثرين خلال الفترات السابقة للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة⁵². هذه واحدة من

⁵¹ الحصري، مصدر سبق ذكره.

⁵² سلطة النقد: تأجيل اقساط قروض المواطنين من البنوك في قطاع غزة، الموقع الالكتروني لوكالة معا:

<http://www.maannnews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=724467>

المخاطر التي تتحملها البنوك وتجنبها الصدام المباشر مع المجتمع. ومن ناحية أخرى فإن سلطة النقد تلزم المصارف باقتطاع 15% من صافي أرباحها سنوياً والذي يسمى (إحتياطي التقلبات الدورية) على أن يستمر الاقتطاع السنوي ليصل 20% من رأس المال المدفوع للمصرف، وذلك لزيادة قدرتها على تحمل المخاطر الإئتمانية والسوقية ولمواجهة مشكلة الديون المتعثرة أو المشكوك في تحصيلها⁵³.

• المجتمع في مواجهة نفسه: تصاعد النزعات الفردية

أصبحت العديد من الابحاث والدراسات والمقالات لكتاب وباحثين فلسطينيين تشير الى إنتشار النزعات الفردية في المجتمع الفلسطيني، وهو ما سيكون له تأثير مباشر على قضيتهم الوطنية. حيث أن تحول استخدام التمويل الخاص لتلبية الاحتياجات الأساسية التي كان يمكن توفيرها خارج نطاق السوق، وتزايد تضيق الخناق داخل شبكة العلاقات المالية، يتم تعليم الافراد ان يلبوا احتياجاتهم من خلال السوق - غالباً عبر استئانة الاموال- بدلاً من الصراع الجماعي من أجل الحصول على حقوق اجتماعية، وهكذا يتحول الحس الفردي بالقيمة الذاتية، التي لم تعد تقاس من خلال التضامن مع المجتمع او الصراع الجماعي، بل من خلال الممتلكات الفردية، ومع انشاء تلك العلاقة المالية للدين تتحول طبيعة علاقتنا بالمجتمع الى الطبيعة الفردية . ويكون لها تأثير عميق حافظ للمشروع السياسي الاوسع - حيث يبدأ الناس الاهتمام بالاستقرار والقدرة على تسديد الدين - ويجتث بذلك امكانية النضال الجماعي⁵⁴.

وحسب جميل هلال أن عددًا متزايدًا من الفلسطينيين باتوا يشربون مصالحهم وشواغلهم الشخصية ويحمونها ويعلونها على المصالح الجماعية والجمعية والشواغل المجتمعية. وهذا الوضع ناجم عن عوامل عدة. أهمها النظام الاقتصادي النيوليبرالي الذي تبنته السلطة الفلسطينية، وحظي هذا النهج بدعم الجهات المانحة الرئيسية للسلطة الفلسطينية وصار الموظفون في قطاعها العام المتضخم يحسبون ألف حساب لأي تغيير يمكن أن يهدد مصدر رزقهم. وكذلك تنامي دور العديد من المنظمات غير الحكومية الفلسطينية المعتمدة على المساعدات الخارجية، وانحيازها السياسي النيوليبرالي الواضح وأولوياتهم الرامية للحفاظ على استمرار "عملية السلام" المنبثقة من أوسلو بأي ثمن. أضف الى ذلك تراجع نفوذ المنظمات والأحزاب السياسية ومصادقيتها⁵⁵. وضع الفلسطينيين في السياق الليبرالي سواء في الاقتصاد والحوكمة وأجندة حقوق الانسان لم يكن كافياً، بل كان واضحاً أن هناك رغبة معلنة في جعل الصراع عملية مكلفة

⁵³ مهند أبو رجيلة، وقتحي سرور، الآثار الاقتصادية والاجتماعية ومخاطر التوسع في القروض الاستهلاكية، رام الله: معهد ماس، 2013.

⁵⁴ هنية، مصدر سبق ذكره.

⁵⁵ جميل هلال، ما المعيق لاندلاع انتفاضة ثالثة؟ منشور على الموقع الالكتروني لشبكة السياسات الفلسطينية: www.alshabaka.org

التمن، "حيث أصبحت المبادرات الاقتصادية وسيلة أداة عصرية لحل النزاعات المسلحة، فعلى سبيل المثال من الدارج حاليا السماع في دوائر السياسة إذا أعطي الناس "مصالح اقتصادية في المستقبل" فإن تكاليف الابتعاد أو العودة إلى العنف ستكون كبيرة بحيث يصبح العنف نادر الحدوث. بشكل عام يعتقد الكثيرون بأن المبادرات الاقتصادية (على نطاق واسع العقوبات أو التهديد بفرض العقوبات، المساعدات، الاستثمار، الترتيبات التجارية المناسبة أو الوعود بها) يمكن أن توفر حوافز فعالة للتخلي عن "العنف"⁵⁶. لكن هذا ما يحدث من طرف واحد فيما يجري استخدام تلك الحوافز لتخلي الفلسطينيين عن "العنف" لم تواجه "إسرائيل" كدولة احتلال تهديداً بأي نوع من العقوبات نتيجة نهب ومصادرة أراضي وممتلكات الفلسطينيين، بل إن أصحاب تلك النظريات وفروا بشكل دائم الغطاء السياسي للأعمال العدوانية لسلطة الاحتلال عبر سني الاحتلال الطويلة، وأن رفع تكلفة الصراع أصبح مقصوداً بها التمن الباهظ الذي من الممكن أن يدفعه الفلسطينيون لاحقاً.

والخلل القائم (تعزز النزعات الفردية لجمهور واسع من الفلسطينيين) الذي تم إيعازه إلى عوامل سياسية أهمها تراجع الحزب السياسي، وهو خلل أوسع وتأثيره أعلى من سياق الربط بقروض مصرفية شملت عشرات الآف الأفراد والأسر، لكن الديون على الأفراد والعائلات والحكومة يجري بشكل منطقي ربطها بمحاولات رفع التكلفة بالنسبة لأي موجة احتجاج قادمة. وإن كانت هذه نظرية ترتبط بالدول كما رأينا في معظم بلدان العالم الثالث التي ازداد دينها إلى أكثر من 2.5 ترليون دولار، وبلغت كلفة خدمات هذا الدين أكثر من 375 مليار دولار في السنة (أي أكثر مما ينفقه "العالم الثالث" كله على الصحة والتعليم، ويساوي 20 ضعف ما تتلقاه الدول النامية من مساعدات خارجية)⁵⁷. حيث غالباً ما تتخلف الدول الفقيرة عن سداد الدين نتيجة غياب القدرة، ويكون التمن حسب بركنز السيطرة على التصويت في الأمم المتحدة، أو إقامة قواعد عسكرية، أو الوصول إلى مصادر طبيعية ثمينة كالنفط، وبذلك تكون دولة أخرى قد إنضمت إلى إمبراطوريتنا العالمية⁵⁸. من المنطقي أن يكون للديون الفردية تأثيراً من نواحي عديدة أهمها المحافظة على النظام القائم، الذي يوفر فرص عمل تمكن هؤلاء الأيفاء بالالتزامات، أبرز هذه الفئات كما ذكرها جميل هلال خوف أكثر من 140 ألف موظف في القطاع العام وعائلاتهم من أي تغيير، إضافة إلى العاملين في قطاع المنظمات غير الحكومية وهو ناتج عن خبرة الحصار المالي التي امتدت لمدة 18 شهراً. معظم من تم مقابلتهم من مختصين أو بنوك يعتبرون أن القروض الاستهلاكية للأفراد والأسر عززت الفردية والانشغال بالهم الخاص في مقابل التراجع بالاهتمام بالشأن العام. وإن كانت البنوك لا تستطيع ربط كل الناس في دائرة القروض الاستهلاكية، في مجتمع تصل فيه نسبة الفقراء والمعتلين عن

⁵⁶ David Keen 2011 Economic initiatives to tackle conflict: bringing politics back in DESTIN, LSE, Crisis States Occasional Papers 9:

<http://www.lse.ac.uk/internationalDevelopment/research/crisisStates/download/op/OP9Keen.pdf>

⁵⁷ جون بيركنز، اعترافات قاتل اقتصادي مأجور، عمان: دار ورد للطباعة والنشر، 2011.

⁵⁸ بيركنز، المصدر السابق.

العمل 27%. لكن خلق حاجات دائمة لطبقة أساسية في المجتمع يشكل القدرة على سداد القروض واحدة من أشكالها هو افتراض منطقي.

خاتمة:

• تكرار الإقراض لا يجعل الدين قابلاً للتسديد

أين الخطأ؟ هل هو في وجود تلك المصارف؟ أم في طريقة عملها؟ أم بالسياسات المحددة من قبل سلطة النقد؟ وهل بالامكان أن تعمل تلك البنوك بطريقة أفضل؟ وهل بإمكان الناس البدء بتجنب القروض الاستهلاكية، والبحث عن تمويل عملياتهم التجارية بعيداً عن وساطة البنوك؟ هذا ممكن، ويحدث في العديد من المعاملات التجارية التي تتم بطريقة مباشرة بعيداً عن البنوك. وهو موجود في الكثير من المعاملات التجارية بين الناس.

كما أن التعامل مع الديون والاقتراض كآلية سهلة لحل المشكلات المالية يراكم العجز ويجعل الناس والحكومة مختنقة بها، حيث لا يؤدي تكرار الإقراض إلى جعل الدين قابلاً للتسديد لأنه يتزايد دون أن تصبح البلاد قادرة على خدمة قروضها. البلدان التي تلقت قروضا أعلى غرقت أكثر بالدين⁵⁹. وبالتالي لم يشكل الاقتراض حلاً جوهرياً ومستقبلياً لعجز الموزانه. والمقصود بالغرق في الدين هو سرعة تراكمه، دون القدرة على التسديد. هذه الديون كان يجري تصويرها على أنها المدخل الوحيد للتنمية، بينما كانت المخرجات لهذه العملية حسب الاحصائيات الرسمية هي مزيد من الفقر والفقراء. في تلك الدول التي أصبحت أكثر عرضه للابتزاز السياسي من الدائنين والمانحين. وتشكل فلسطين واحدة من هذه النماذج سواء من ناحية الابتزاز السياسي عبر التمويل المشروط، أو من ناحية غياب فعالية المساعدات الخارجية. على سبيل المثال في العام 2006 كان نصيب الفرد من تلك المساعدات 391.8 دولاراً، ووصل في العام 2007 إلى 488.6، بينما بلغ في العام 2008 ما قيمته 685.5 دولاراً أمريكياً. وبالرغم من الارتفاع غير المسبوق للمساعدات الخارجية إلا الدين العام ارتفع بنسبة 100% في تلك الفترة وذلك من مليار إلى 2 مليار دولار فقط في عهد حكومة تسيير الأعمال⁶⁰. هذه الديون تراكمت بنفس السرعة في الأعوام التالية.

وعلى صعيد الأفراد، توفر البنوك ما يعرف بخدمة جدولة القروض، وبما يشمل الحصول على قرض أكبر لتغطية قروض سابقة، هذا جعل الناس معتمدة على البنوك في تمويل التزاماتها، جدولة القرض أو

⁵⁹ وليام استرلي، مسؤولية الرجل الأبيض: لماذا قادت جهود الغرب لمساعدة الآخرين إلى الكثير من الضرر والقليل من المنفعة؟ ترجمة مروان سعد الدين، 2007.

⁶⁰ أياك الرياحي، ارتفاع المساعدات الخارجية والفقر في الأراضي الفلسطينية المحتلة، 2011 الموقع الإلكتروني www.bisan.org

الحصول على قرض لتغطية التزامات مالية سابقة يجعل الناس أكثر هشاشة وضعف في أي أزمة إقتصادية أو حتى الوفاء بالاحتياجات الأساسية.

يقتضي التوازن في سياسات الإقراض تجنيد أموال في مشاريع استثمارية تولد فرص عمل وهو ما يفيد الاقتصاد الفلسطيني، والاقرار بمساوئ القروض والحياة الاستهلاكية، يقتضي بسلطة النقد فرض قيود أعلى على هذه السياسة وعلى الأقل توازنها مع قطاعات أخرى. لذا البدء بتطبيق سياسات جديدة للإقراض هو ما يجب فعله. وهو ما يخلق فرص العمل ويقلل من نسبة الفقر. وهذا بالضرورة يدعونا إلى مراجعة سياسة الاستيراد، سواء من "إسرائيل" أو بقية العالم. كما يدعونا لمراجعة سياسات السلطة والواردة في خطط التنمية، والتي تشجع التنافسية على حساب دعم الانتاج المحلي، والفردية على حساب العمل المجتمعي وعلينا ان نتجاوز البنية الرأسمالية للنظام، عبر آليات جديدة لا يصلح الموارد المطلوبة إلى الناس من أجل إعادة الإنتاج، وإلى مؤسسات تقوم على تقديم السكن وبناء المدن بأسلوب يضع في الاعتبار احتياجات الناس لا رأس المال⁶¹. البنوك تحتل الأولوية في سياسات حكومتنا، التي تغرق بديونها شيئاً فشيئاً وبفعل هذه السياسة دفعت حكومتنا (التي مازالت تحت الاحتلال وتعيش على التمويل الخارجي) مئات ملايين الدولارات كفوائد وخدمات دين، وغرامات تأخير، وتلتزم البنوك بمعايير أمنية صارمة في فتح الحسابات وإجراء التحويلات المالية، والأدهى أن الاستثمار الأعلى الذي تديره البنوك هو كيف منحنا قروضا أكثر وأكبر وبفوائد عالية، ما يحدث بصورة مبسطة هو أن البنوك تمنحنا أموال الودائع التي نحتفظ بها في حساباتنا البنكية، وتعيدها لنا على شكل قروض بفوائد مرتفعة أي أنها تعيد بيع أموالنا لنا. هذا الوضع بالضرورة يجب أن يتغير، وعلى سلطة النقد أن تعيد التوازن في سياسات الإقراض وتقييد القروض الاستهلاكية.

مؤخرا دخلت البنوك على مختلف أشكال المعاملات التجارية بين الناس، ولا شئ يتم بمعزل عن وساطتها فإعادة الاعتبار للأشكال الاقتصادية القديمة يقلل من سلطة البنوك، وهيمنتها، ولا يجعلها الجهة الأكثر أهمية في حياتنا وتعاملاتنا التجارية، بإمكانك شراء بيت بشكل مباشر بدون تدخل البنك هذا ليس مبالغة، ولا تخلف في التعاملات الاقتصادية. هذا ما كان يحدث في السابق، ويحدث جزئياً وفي بعض المناطق الآن، وبالإمكان تعزيزه. وتحويله الى شكل رئيسي حين يبدأ الناس برفض التوجه للبنوك، ولا ضير أن تضررت أرباحها بهذه السياسات. فنحن نراكم أرباح أعضاء مجالس إدراتها، وبعض حاملي أسهمها الكبار.

جدول بأسماء المقابلات

⁶¹ هارفي، مصدر سبق ذكره.

الرقم	اسم المؤسسة/ الباحث	اسم الشخص الذي تمت مقابله	مكان المقابلة	تاريخ المقابلة
1.	بلدية رام الله	م. أسامة حامدي	مقر البلدية	12.06.2014
2.	البنك العربي	لؤي حواش	الماصيون	2014/8/7
3.	بنك فلسطين	شاكر الصفدي	بنك فلسطين/ عين مصباح	2014/07/07
4.	بنك الاسكان		مقر البنك	2014/08/28
5.	ابراهيم الحصري		مؤسسة اصالة	2014/08/21
6.	مهند ابو رجيلة		جامعة بيرزيت	2014/08/28
7.	شركة نيسان للسيارات	يحيى صالح		2014/8/10
8.	شركة هيونداي للسيارات			
9.	شركة بيجو	أمين جرادات	مقر الشركة، طريق القدس	18/06/2014
10	جهاز الاحصاء المركزي	اشرف سمارة	جهاز الاحصاء	/2014818/0

قائمة المراجع

الكتب

- الحاج، طارق 2004 الآثار المحتملة للتطورات المحلية على البنوك الفلسطينية في الضفة الغربية مجلة جامعة بيت لحم العدد 23.
- الرياحي، اياد 2013 التنمية والتمويل في فلسطين، مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية (المرصد) رام الله.
- وودرز، نيري 2010 قلاع العولمة (عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمقرضين) المركز القومي للترجمة.
- كلاين، نعومي 2009 عقيدة الصدمة صعود رأسمالية الكوارث مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم.
- هنية، آدم. 2012 التنمية كأداة للنضال: مواجهة واقع الهيمنة في فلسطين، مركز دراسات التنمية- جامعة بيرزيت.
- هارفي، ديفيد 2005 حالة ما بعد الحداثة: بحث في أصول التغيير الثقافي" مركز دراسات الوحدة العربية، المنظمة العربية للترجمة.
- بيركنز جون 2011 عتافات قاتل اقتصادي مأجور، ط1 1 دار ورد الاردنية للنشر.
- ابو رجيله، مهند وفتحي سرور 2013 الاثار الاقتصادية والاجتماعية ومخاطر التوسع في القروض الاستهلاكية، معهد ماس رام الله.
- وليام استرلي: 2007 مسؤولية الرجل الابيض (لماذ قادت جهود الغرب لمساعدة الاخرين الى الكثير من الضرر والقليل من المنفعة، ترجمة مروان سعد الدين

- **Harvey, david 2005 A Brief History of Neoliberalism Oxford: Oxford University Press**
- **David Keen 2011 Economic initiatives to tackle conflict: bringing politics back in**
- **DESTIN, LSE, Crisis States Occasional Papers9**

المواقع الالكترونية والمقالات والتقارير الخاصة بالإقراض اضافة الى المقابلات الفردية تم توثيقها اسفل النص.